نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية

د . ماجد ابوالنجا الشرقاوي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

المعهد العالي للدراسات النوعية والحاسب الآلي - رأس البر – مصر

جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية

مقدمة

حظيت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي باهتمام كبيرا في المداولات والمناقشات على المستويات الاقليمية والدولية وذلك منذ مناقشات مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٠٢ ، كما شكل الاقتصاد غير الرسمي محوراً أساسياً في الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٧و كان الموضوع الأساسي لورشة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية في ٢٠٠٨ ، وسلط منتدى التشغيل العربي في عام ٢٠٠٩ الضوء على زيادة نمو الاقتصاد غيرالرسمي وضعف آليات التعامل معهم ما يهدد تحقيق العمل اللائق ، وفي مؤتمر العمل الدولي ٢٠١٠ كان الاقتصاد غير الرسمي أحد أهم الاهتمامات في المناقشات المتكررة خاصة فيما يتعلق بحقوق العمالة في هذا الاقتصاد ، وفي الآونة الأخيرة احتلت قضية الاقتصاد غير الرسمي العديد من المناقشات العالمية في البرنامج الانمائي العالمي عام ٢٠١٥ وقد شددت هذه المناقشات على ضرورة قيام الدول بتنفيذ مجموعة من السياسات المتكاملة والمتسقة الرامية إلى نقل الوحدات الاقتصادية إلى الاقتصاد الرسمي بوصف ذلك مكوناً أساسيا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية .

ويشير مفهوم الاقتصاد غيرالرسمي[1][1] في هذه الدراسة إلى ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية تمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها، غير انها لا تلتزم – جزئيا أو كليا – بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها ، وبذلك

١ تتبنى الدراسة مصطلح « غير رسمي » informal Economy للتعبير عن الظاهرة موضوع الدراسة، وينبع تفضيل استخدامه من تفضيل الغالبية لاستخدامه في معظم الدراسات العلمية – رغم غموضه – نظرا لعدم وجود مصطلح آخر يعبر عن الظاهرة بشكل أفضل، وبالتالي يعد أكثر انتشارا من بقية المصطلحات، وهي سمة أساسية لأي مصطلح علمي. كما أنه لا يحمل أحكاما قيميه على الأنشطة المتضمنة فيه.

نستبعد من نطاق الدراسة كافة أنشطة التبادل والأنشطة غير النقدية؛ حيث لا يقع في مجال اهتمامها سوى الأنشطة التي تحقق دخلا ماديا، كما يتم استبعاد الأنشطة غير المشروعة والتي تدخل في نطاق الجرائم من ذلك " المخدرات- السلاح- الأنشطة المنافية للآداب - التربح ..... الخ ".

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خطورة تزايد ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في كافة الاقتصاديات على اختلاف مستوياتها وتنوعها ، وما يمثله ذلك من اثار خطيرة على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،رغم كثرة تناول قضية الاقتصاد غير الرسمي في الأدبيات الاقتصادية منذ ثلاثينات القرن العشرين حتي وقتنا الحالي ، الا أن دراسة مختلف جوانبها لاتزال إلى الأن في مراحلها الأولي ، ويزيد من اهمية الدراسة ذلك الغموض المرتبط بممارسة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ، بداية من صعوبة وضع تعريف محدد لهذا النوع من الاقتصاد من جهة ، واتساع نطاقه وتباين أشكاله واختلاف السياق القانوني الذي يتم من خلاله ممارسة النشاط في هذا القطاع من جهة اخري، ويزيد هذا النوع من الاقتصاد تعقيدا وغموضا صعوبة معرفة حجمه او قياسه لعدم توافر البيانات الكاملة عنه ، ذلك لأنه يمارس في الخفاء بعيدا عن السجلات والحسابات الرسمية للدولة .

مشكلة الدراسة

يعد القطاع غير الرسمي تنظيما اقتصاديا متكاملا يحتل مكانة واضحة في بنية الاقتصاد المصري،وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة من خلال اجهزتها المختلفة لدعم عملية تحول وحدات الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي ، الا ان واقع ممارسة معظم الوحدات الاقتصادية لأنشطتها في مصر يشير إلى تخليها عن الرسمية ، مما ادي إلى كبر حجم هذا القطاع وتزايد نموه وانتشاره ، حيث تشير الدراسات إلى زيادة حجم الأنشطة غير الرسمية في مصر إلى نسبة تتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من حجم الوحدات الاقتصادية والتي تتركز معظمها في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك بقيمة تقدر بنحو تريليون جنيه في عام ٢٠١٦، ترتفع إلى ٢,٦ تريليون جنيه، اذا ما تم ضم العقارات غير المسجلة وهو الأمر الذي يمثل خطورة بالغة على اداء الاقتصاد القومي في مجمله .

وتثير مشكلة الدراسة على النحو السابق تساؤلا رئيسيا مهماً وهو، هل البيئة التشريعية والتنظيمية وما اتخذته الدولة من اجراءات وتدابير في تعاملها مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر كاف لتحول هذا القطاع نحو الرسمية؟

والتساؤل الرئيسي السابق يطرح تساؤلات فرعية اخري حول ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تتمثل فيما يلي: -

ماهية الاقتصاد غير الرسمي وأسباب نشأته وتطوره ، وطبيعة علاقته بالاقتصاد الرسمي؟

ما واقع قطاع الاقتصاد غير الرسمي في مصر وآثاره الاقتصادية والاجتماعية؟

كيفية تتعامل الدولة مع قطاع الاقتصاد غير الرسمي؟

ماهي ملامح الرؤية المقترحة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر؟

اهداف الدراسة

يمكن للباحث صياغة أهداف الدراسة فيمايلي :

إبراز مفهوم وأهمية وخصائص الاقتصاد غير الرسمي والوقوف على الأسباب الحقيقية التي ساعدت على نشوئه وانتشاره، وطبيعة العلاقة بينه وبين الاقتصاد الرسمي.

القاء الضوء على واقع الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وايضاح آثاره الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد القومي.

التعرف على كيفية التعامل مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وتقييم الاجراءات والمبادرات الداعمة لتحول المشروعات نحو الرسمية في ممارسة النشاط الاقتصادي.

طرح رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي تنطلق من مواجهة التحديات الدافعة لممارسة النشاط خارج الاقتصاد الرسمي ، وتهيئة البيئة الادارية والتنظيمية والاقتصادية المحفزة على الانضمام للقطاع الرسمي.

فروض الدراسة

للإجابة على التساؤلات التي تطرحها مشكلة الدراسة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها يمكننا وضع الفرضيات التالية: -

يمثل الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة في كافة الاقتصاديات ويرتبط بالاقتصاد الرسمي.

من المحتمل أن تكون البيئة التشريعية والتنظيمية قد ساعدت على نمو وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

يؤثر الاقتصاد غير الرسمي تأثيراً سلبياً على اداء الاقتصاد القومي بشقيه -الجزئي والكلي- في مصر.

يمكن صياغة استراتيجية متكاملة الأبعاد (تنظيمية – تشريعية-اقتصادية) تحفز اصحاب المشروعات على الانضمام الى الاقتصاد الرسمي.

منهجية الدراسة :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام المنهج التحليلي بطريقتيه الاستقرائية من خلال الاطلاع على الكتب والبحوث المتخصصة والدراسات العلمية والتقارير والإحصاءات التي اهتمت بدراسة وتحليل التراث الفكري المرتبط بماهية الاقتصاد غير الرسمي « مفهومه ،خصائصه ، أسباب نشوئه وأثاره،وطبيعة علاقته بالاقتصاد الرسمي » ،والاستنباطية باستخلاص النتائج للوقوف على حقيقة وضعية الاقتصاد غير الرسمي في مصر من خلال تحليل البيانات والتقارير والدراسات التي تناولت حجم انتشاره وكيفية تعامل الدولة مع الاقتصاد غير الرسمي ، وهوما يساعد الباحث في تقييم مدي جدية وفاعلية هذه الاجراءات في تحقيق عملية تحول الوحدات نحو الرسمية في ممارسة أنشطتها ، وكذا التعرف على الأسباب التي تحول دون استجابة الوحدات غير الرسمية لعملية التحول رغم ما تتخذه الدولة من تدابير واجراءات ، الأمر الذي يمكن الباحث من طرح رؤية أكثر فاعلية وجدية في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

خطة الدراسة

في سياق التساؤلات المتعلقة بمشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وحتى يتمكن الباحث من اختبار فرضيات الدراسة ، قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث سيتم تناولها وفقا لما يلي: -

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد غير الرسمي في مصر وآثاره

المبحث الثالث: التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر

المبحث الأول
الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، تعاني منها وبدرجات متفاوتة كل انواع الاقتصاديات في العالم ولسنوات عديدة ، بدأت من ثلاثينات القرن العشرين ، ويزيد هذا النوع من الاقتصاد تعقيدا أنه متنوع الأشكال ، ويعمل في كافة انواع الأنظمة الاقتصادية(الاشتراكية – الرأسمالية – وما بينهما)، توجد فيه كافة اشكال العلاقات الاقتصادية من (بيع وشراء – انتاج وتوزيع – سلع وخدمات – دائنية ومديونية – ربح وخسارة – تعاملات نقدية ومقايضة ... الخ)،كما توجد به اقدم اشكال التبادل قدما (المقايضة) وأكثرها حداثة (التجارة الالكترونية) ، يضم شرائح اجتماعية متعددة من حيث (الجنس – العمر- الوضع الاجتماعي – الحالة التعليمية .... الخ)، وقد تباينت الآراء في الأدبيات الاقتصادية حول هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي من حيث (نشأته وظهوره – مفهومه – خصائصه-أسباب نموه – طبيعة العلاقة بينه وبين الاقتصاد الرسمي)، الا انها اتفقت فيما بينها على أن هذا النوع من الاقتصاد يعمل وفق مبدأ واحد وهو مبدأ (السرية أو اللاعلانية).

في ضوءما تقدم سنعرض للإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي في ثلاثة مطالب على نحو ما يلي:

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي (النشأة-المفهوم-الخصائص).

المطلب الثاني: حجم الاقتصاد غير الرسمي عالميا واسباب انتشاره.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي.

المطلب الأول

ماهية الاقتصاد غير الرسمي (النشأة-المفهوم-الخصائص)

اولا : النشأة والتطور التاريخي للاقتصاد غير الرسمي

تباينت الاتجاهات والنظريات حول تحديد نشأة الاقتصاد غير الرسمي، فهناك من يربط نشأته بالنظم الضريبية، واتجاه اخر يربط نشأته بالمذهب التجاري والتي يمكن تناولها كالتالي:

الاتجاه الأول: الربط بين الاقتصاد غير الرسمي والأنظمة الضريبية:

حسب هذا التوجه يرتبط ظهور الاقتصاد غير الرسمي مع بداية الأنظمة الاقتصادية القائمة على الضرائب، حيث إن وجود الضرائب فرق بين نوعين من الأنشطة الاقتصادية، فهناك أنشطة تدخل في حسابات الدولة وتتحمل اعباء ضريبية، وأنشطة اخري لا تصب في حساباتها وتتهرب من الأعباء الضريبية، وفي هذا السياق يعتبر النظام الضريبي في مصر قديما من أول الأنظمة الضريبية وأقدمها على الاطلاق، حيث كان المجتمع يرقبون ما يحدث من أعمال وأنشطة اقتصادية ويجمعون عنها الضرائب [1]

الاتجاه الثاني: الاقتصاد غير الرسمي والمذهب التجاري:

خلص الاقتصادي هيرناند دي سوتو Hernando De Soto إلي أنه بالرغم من ان المؤرخين لم يستخدموا مفهوم الاقتصاد غير الرسمي في أوروبا في القرن الخامس عشر وهي الفترة التي ساد فيها المذهب التجاري ، غير أن وصفهم للحياة الاقتصادية في تلك الفترة تتشابه إلى حد كبير بما وجده في مختلف ارجاء دول العالم الثالث في القرن التاسع عشر حيث كانت توجد في هذه الفترة مجموعة صغيرة من التجار والنبلاء ذات امتيازات تعمل بمباركة السلطات ، وطبقة كبيرة من فقراء الحضر وفلاحي الريف كانوا يقومون بأنشطتهم الاقتصادية خارج الإطار المنظم للنشاط الاقتصادي للدولة وانتشرت هذه الانشطة في أوروبا في كل من بريطانيا وفرنسا واسبانيا والمانيا، واتسمت هذه الفترة بوجود نقابات تقييدية للتجار والصناع واحتكارات تمنحها الدولة وقواعد تحكم الحياة الاقتصادية ، وكان من نتيجة ذلك ان فرضت الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية واقعها على القواعد التي تنظم الحياة الاقتصادية من خلال انتشارها الواسع ، وتتبع " دي سوتو " هذا الانتشار حتي وصل

١ نسرين عبدالحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولي، الاسكندرية ،٢٠٠٨، ص ١٤

امريكا الشمالية الانجلوساكسونية ، والي ٨٠٠ سنة على الأقل في أوروبا الغربية ، ونحو ٤٠٠ سنة للوراء في اليابان وفي أماكن أخري في آسيا ، الا ان الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية لم تفرض سيطرتها وتأثيرها الواضح على الحياة الاقتصادية الا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبدأ يظهر مفهوم جديد للأنشطة الاقتصادية يطلق عليها الاقتصاد غير الرسمي[١][٢].

ثانياً: ظهور مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

ظهر مفهوم الاقتصاد غير الرسمي لأول مرة في بداية السبعينات في افريقيا حينما ابتكر عالم الانسانيات كيث هارت Keith Hart مفهوماً جديداً هو " اللارسمية " من خلال مقاله الذي نشره سنة ١٩٧٣ في مجلة دراسات افريقية الحديثة " The journal of modernAfrican studies" التي تصدرها جامعة كامبردج بعنوان " مزايا الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا " Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana " حيث أوضح أنه توجد أنشطة اقتصادية جديدة غير منتظمة تولد عوائد متدنية وغير منتظمة لفقراء مدينة اكرا عاصمة غانا[٣][٢]

وتعد منظمة العمل الدولية أول من استخدم مفهوم " اللارسمية " في تقريرها الشهير عن الدخل والتوظيف في كينيا عام ١٩٧٢ والذي أقرت فيه بوجود أنشطة اقتصادية هامشية وغير منظمة، تنتج عنها سلع وتتولد دخول للفقراء سميت منذ ذلك الحين بالاقتصاد غير الرسمي[٢][١]

وقد زاد الاهتمام بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من قبل واضعي السياسة بعد المقال الذي نشره " بيتر قوثمان peter Guthman" في جريدة Financial analysts journal الامريكية عام ١٩٧٧ والذي حاول فيه تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الامريكية والذي قدر آنذاك بنحو ١٠٪ من الناتج القومي

---

١ /هرناندو دي سوتو، الدرب الأخر ، الثورة الخفية في العالم الثالث، ترجمة شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولي،القاهرة ، ١٩٩٧، ص ١٥.

٢ كيث هارت، ، التطور والتقدم ، حوار المونل، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٧، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان، ص ١٧، مزيد من التفاصيل على الموقع التالي full text http/:journals.cambridg.org/action/ ٢٤٩٤٦٤٨=Abstract from page=online display

٣ ومن اللافت للنظر أن هذا التقرير عن الاقتصاد غير الرسمي جاء بقدر من الإيجابية مشيدا بكفاءته ومرونته وقدرته على تحقيق دخول للفقراء. Increasing Productive International Labour Organization; Incomes and Equity, A Strategy for ١٩٧٢, Employment in Kenya; Geneva, ILO

الاجمالي، ومنذ ذلك الحين انطلق الإهتمام بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي إلى كافة انحاء العالم [١][٢].

مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

ان المفهوم هو تعبير أو نسق أو مجموعة أفكار مختلف عليها ولم تتبلور بشكل واضح ، اما المصطلح فهو تعبير متكامل وواضح بشكل دقيق ومتفق عليه ، فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم ،ومن هنا تأتي صعوبة وضع مفهوم محدد للاقتصاد غير الرسمي ، وذلك على الرغم من تعدد التعريفات التي وردت في الأدبيات الاقتصادية ،أو تلك التي قدمتها المنظمات الدولية ، ويعزي ذلك إلي اتساع نطاق الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتباينها ، واختلاف السياق القانوني الذي يتم من خلاله تناول هذه الأنشطة ، فضلا عن تنوع الأطر المرجعية للدارسين والباحثين أنفسهم ، لذلك كانت هناك صعوبة في وضع مفهوم محدد للاقتصاد غير الرسمي ، فضلا عن تعدد مسمياته المختلفة .

والمتأمل لهذه المسميات يلحظ أن بعضها يحمل معني أقرب إلي عدم الشرعية مثل التحتي Under ground أو المحجوب Concealed أو الخفي Hidden، بينما يشير البعض منها إلي الازدواجية في النشاط الاقتصادي مثل الموازي parallel او الظل Shadow [٣]، كما تعكس بعضها جانبا من خصائص النشاط أو طبيعته مثل غير الملحوظ Unobserved او غير المسجل Unregistered والتي تعبر عن الأنشطة الاقتصادية المشروعة قانونا إلا أن اصحابها يحاولون اخفاءها في الاحصاءات وسجلات الضرائب ، كما تحمل بعض المسميات احكاما قيمية مثل الهامشي Marginal او الأسود Black Economy والتي تعبر عن الأثار السلبية لهذه الأنشطة على الاقتصاد القومي [٣][٤]

ولما كانت الدراسة تتناول اشكالية الاقتصاد غير الرسمي بعيدا عن الأنشطة غير المشروعة، فسوف تقتصر على عرض بعض المفاهيم التي جاءت في هذا السياق، والتي وردت في الأدبيات الاقتصادية، وجاءت بها المنظمات الدولية.

---

١)عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة،الاسكندرية،٢٠٠٦، ص٦.

2 Bajada, Christopher and Friedrich Schneider (2005): Size, Causes and Consequences of the Underground Economy: An International Perspective, Aldershot (GB): Ashgate Publishing Company

3 M. E Smith " perspectives on the Informal Economies", London: University Press of America ,1990,p.29

تعريف الاقتصاد غير الرسمي أن الوصول إلي تعريف محدد للاقتصاد غير الرسمي تكمن أهميته في تحديد السياسات الواجب اتباعها في التعامل معه، لذلك فقد تعددت التعريفات التي قدمت والتي اعتمدت في مجملها على معيار أساسي وهو عدم التزام المنشأة بالقواعد القانونية في ممارسة النشاط، فقد عرف البعض الاقتصاد غير الرسمي بأنه " هي تلك الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة أو المدرجة في الهيئات الرسمية للدولة، وتشارك بنسبة في القيمة المضافة والتي يجب أن يتم حسابها في الناتج المحلي الإجمالي "كما عرفها S. Bernabe" انها الأنشطة الاقتصادية المتجهة التي تدخل في نظام المحاسبة القومية ، وتتصف بأنها غير قابلة للقياس لأنها غير مسجلة ، ولا تخضع للنظام الضريبي ، وعد التسجيل ليس بهدف التهرب من الضرائب او الاجراءات ، بل لأن اصحابها قد يكونون من الفقراء ويقومون بهذه الأنشطة لسد احتياجاتهم مثل أنشطة الباعة المجائلين ، الإنتاج الزراعي المنزلي خدمات سيارات الأجرة وغيرها[١][١].

وعرف الاقتصاد غير الرسمي "بأنه مجموعة من الوحدات الاقتصادية (انتاجية –خدمية– تجارية) التي لا تلتزم جزئيا أو كليا بتطبيق الإجراءات الرسمية الواجب القيام بها حتى يمكن وصف نشاطها بالرسمية " من هذه الاجراءات ترخيص مزاولة النشاط، السجل التجاري والصناعي، تغطية العاملين بالتأمينات الاجتماعية، دفع الضرائب وفقا لدفاتر تجارية منتظمة"[٢][٢]

كما عرفه البعض بأنه" ذلك القطاع الذي لا يتوافر لديه كل أو بعض من الشروط المطلوبة للدخول إلي السوق، وبالتالي يعتبر الإطار القانوني والمؤسسي الحاكم للاقتصاد هو الدافع الرئيسي لعمل المنشآت خارجه لتجنب العوائق المختلفة التي يفرضها "[٣][٣]

وعرف صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي بأنه " كل أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من انتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات

1 SobineBernabe, Informal employment in countries in Transition : A conceptual Framework," (London :center for Analysis of social Exclusion School Of Economic,2000),p.6.

٢ أمالية المهدي، عبد الله شحاته، ادماج القطاع غير الرسمي في القطاع الضريبي في مصر، ورقة عمل، الحلقة الخامسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة ن القاهرة، ديسمبر ١٩٩٩.

٣ أعبد الفتاح الجبالي، الاقتصاد غير الرسمي وآليات تطويره، الأهرام الاقتصادي سبتمبر ٢٠١٥.

النقدية أم المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضرائب وتتهرب منها "[١][٤] .

كما استخدم مكتب العمل الدولي مسمي اقتصاد غير رسمي ليضم فيه كل الأنشطة الاقتصادية وكل العاملين وكذا الوحدات الاقتصادية التي لا تغطيها – في إطار القانون أو الممارسة – ترتيبات رسمية ما يعني أن هذه الأنشطة والعمال غير محمية من الناحية العملية، وينشطون خارج القانون لكونه يفرض عليهم تكاليف ترهق كاهلهم، واقترح المكتب استخدام مسمي " اقتصاد غير رسمي " بدلا من " القطاع غير الرسمي " لأن العمال والمؤسسات في هذا الاقتصاد ينشطون في عدة قطاعات وليس فى قطاع وحيد من النشاط الاقتصادي[٢][٥]

أما مفوضية الاتحاد الافريقي عرفت الاقتصاد غير الرسمي على أنه " يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوي منخفض من التنظيم والانتاجية والمردودية ، كما أن لها وصولا محدودا إلي الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة ، ولا تحظي بالاعتراف أو الدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة .كما انها لا تتقيد باللوائح والتشريعات الخاصة بالعمال أو أحكام السلامة والصحة المهنية ، ويتميز هذا التعريف بأنه واسع وشامل بحيث يشمل الأنشط الاقتصادية في المجالين الريفي والحضري عل حد سواء ، ويشير إلي العمل غير الرسمي غير المتضمن في التنظيم والانتاجية "[٢].

من التعريفات السابقة يتضح أن هناك صعوبة في وضع تعريف محدد للاقتصاد غير الرسمي، وان الاجماع على مفهوم الاقتصاد غير الرسمي يشير إلى مجموع

---

١ فريدريك شنايدر، دومينيك انستي ،الاختفاء وراء الظل، نمو الاقتصاد الخفي، سلسلة قضايا اقتصادية ،العدد ٣٠، مارس ٢٠٠٢. صندوق النقد الدولي . واشنطن .ص٢، نسخة الكترونية ، متاح على الموقع التالي .
ara/issue٣٠.pdf/http//.www.imf.org/external/pubs/ft/issues٣٠

2 Bureau International Du Travail, methods et Instruments d, Appius au Sector Informele-nAfrique, Geneve,Bureau international du Travil.2004:p6

٢ لجنة العمل والشؤن الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي ، تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في افريقيا ، توصيات الدورة السادسة للجنة حول الاقتصاد غير الرسمي في افريقيا ، وثيقة رقم LSAC-EXP-SA١٥٥٢ اديس ابابا ، اثيوبيا ٢٨ سبتمبر/٢ اكتوبر ٢٠٠٩، ص ٣.

ولمزيد من التعريفات حول مفهوم الاقتصاد غير الرسمي انظر،

قارة ملاك ،اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ٢٠١٠، ص٩، ص١٢.

رشيدة حمود، استراتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة ، دراسة مقارنة بين تجربتي مصر والجزائر ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، ٢٠١٢.

معهد التخطيط القومي ،الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، عدد رقم ٢٧٥ القاهرة ، اكتوبر ٢٠١٦، ص ٣٨- ص٤٠.

الأنشطة الإنتاجية والخدمية والمالية التي تحقق دخولا لأصحابها ولا تخضع للرقابة أو الضريبة ، ولا تحسب ضمن الاحصاءات الرسمية والمناط بها وضع مقاييس الدخل القومي والناتج القومي.

ويري الباحث أن الاقتصاد غير الرسمي وفق المفهوم المحتسب في الدراسات الإحصائية والاقتصادية السابقة يتسم بعدم الكفاية والدقة ، لأنه يشير فقط إلي الأنشطة غير المسجلة أو غير المرخص بها أو متناهية الصغر، بينما واقع النشاط الاقتصادي في معظم الدول يشير إلى وجود أنشطة وعمليات اقتصادية تصدر عن منشآت مسجلة ولها سجلات صناعية وتجارية وتنعم بالتراخيص المطلوبة وتحتفظ ببطاقات ضريبية ، غير أن هذه الأعمال والأنشطة لا تظهر في الاحصاءات ولا تقيد في السجلات الرسمية ، ومن ثم فهي تدخل ضمن الاقتصاد غير الرسمي من ذلك :

وجود شركات ومنشآت اقتصادية لها تراخيص ومسجلة قانونا، إلا أنها تعمد إلي اخفاء عملياتها الاقتصادية من حساباتها الرسمية للتهرب من الأعباء الضريبية، ومن ثم لا تظهر نتائج أعمالها ضمن احصاءات الناتج والدخل القومي.

العمالة غير الرسمية في الاقتصاد، والتي تشمل كل العاملين بغير عقود رسمية ولا تأمينات، وهؤلاء العاملون قد يكونون موظفين لدى شركات مسجلة كما هو الحال في قطاع البناء والتشييد.

التعاملات التي قد تقوم بها كيانات اقتصادية مسجلة قانونا ولكن بلا عقود رسمية يتمخض عنها قيم اقتصادية لا يتم تسجيلها.

الأنماط الجديدة للتجارة " التجارة الالكترونية " والتي زاد انتشارها في معظم دول العالم نتيجة التطور التكنولوجي، بالرغم من أنها تحقق ارباحا لشركات مرخص لها، إلا أنه من الصعوبة بما كان التعامل معها سواء في التسجيل والتشغيل أم المعاملة الضريبية.

لذلك فإننا نري أن " الاقتصاد غير الرسمي يشير إلي نمط معين من الممارسات الاقتصادية تعمد إلى إخفاء عملياتاقتصادية وقيم مضافة عن سجلات الدولة".

ثالثا: خصائص الاقتصاد غير الرسمي.

الاقتصاد غير الرسمي وفق المفاهيم السابقة يتميز بعدة خصائص يمكن من خلالها تمييزه عن الاقتصاد الرسمي ومن أهمها ما يلي:

غياب الضوابط التنظيمية: يتسم الاقتصاد غير الرسمي في غالبيته بالتحرر من الضوابط التنظيمية في أغلب إجراءاته من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج والتوزيع، عملية التسويق، وهو ما يؤدي إلي إهدار العديد من الموارد الاقتصادية كما ستوضحه الدراسة فيما بعد.

غياب تسجيل المنشأة: وهو ما يعني غياب كافة أنواع القيد بالسجلات الرسمية (سجل تجاري، سجل صناعي، تراخيص عمل) وهو ما يترتب عليه عدم وجود اية التزامات على المنشأة سواء من حيث خضوعها للقوانين، أم بالوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة من ضرائب ورسوم.

ضآلة رأس المال المستخدم والتكنولوجيا المستخدمة : تتسم المنشأة في الاقتصاد غير الرسمي بمحدودية رأس المال المستثمر، ويعزي ذلك إلي صعوبة حصول هذه المنشآت على تمويل من القنوات الرسمية ،فضلا عن أن ضآلة رأس المال تسهل لها الدخول والخروج إلي الأسواق وتغيير النشاط الاقتصادي ، وهو ما يؤدي إلي ضعف قدرة هذه المنشآت على التوسع ، كما تتسم التكنولوجيا المستخدمة في هذه المنشآت بالبساطة ،واعتمادها على كثافة عنصر العمل ، حيث إن فنيات العمل في هذا الانشطة غير الرسمية تكون محدودة من الناحية التكنولوجية ، وهو ما أكدت عليه دراسة البنك الدولي [1].

تدني المستوي التعليمي ومهارة العاملين: تتميز العمالة في الاقتصاد غير الرسمي بتدني المستوي التعليمي والمهارى للعاملين بهذا القطاع خاصة أن معظمهم يكونون من الاطفال والنساء والشباب اللذين لم يستكملوا مراحل تعليمهم، وبناء على مؤشرات منظمة العمل الدولية ان ٨٥٪ من العاملين بالاقتصاد غير الرسمي من هذه الفئات بسبب تزايد الضغط في سوق العمل الرسمي، وتعد افريقيا صاحبة النصيب الأوفر من النساء والاطفال المستخدمين في العمل غير الرسمي [2].

١ البنك الدولي ، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال ٢٠١٠، مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة البنك الدولي ٢٠١١، ص ١٠ متاح على الموقع التالي http:// Arabic.doingbusinees.org.

٢ لجنة العمل والشؤن الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي : تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في افريقيا ، مرجع سابق ص ٧.

تدني الدخل وغياب الحماية القانونية للعاملين بشكل عام أن العمال في الاقتصاد غير الرسمي يحصلون على دخل أقل وحقوقهم الأساسية عرضة للخطر ويصعب الدفاع عنها ، لأنهم يعملون بدون عقود رسمية تضمن لهم حقوقهم ، وتجدر الإشارة إلي أن أكثر من ٧٠٠ مليون عامل في الاقتصاد غير الرسمي غير الزراعي في افريقيا يعيشون في ظروف الفقر المدقع وبأقل من ١,٢٥ دولار لليوم الواحد[١][٢]، كما انهم يفتقدون للحماية والضمان الاجتماعي ، فهم عرضة للفصل وترك العمل دون تعويض ، فضلا عن مخاطر العمل الذي يفتقد لمعايير الصحة والسلامة المهنية .

المطلب الثاني

حجم الاقتصاد غير الرسمي عالميا وأسباب انتشاره

أصبح الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة معقدة وواضحة إلي درجة كبيرة في كافة انواع الاقتصادات النامية والمتقدمة، والرأسمالية والاشتراكية، ويرجع المحللون الاقتصاديون اسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي في معظم دول العالم إلى العديد من الأسباب أهمها الأسباب الاقتصادية، بالإضافة إلي أسباب أخري، وسوف نتناول بالدراسة في هذا المطلب حجم الاقتصاد الرسمي في العديد من دول العالم، وأهم أسباب انتشاره.

اولا: حجم الاقتصاد غير الرسمي عالميا

بحسب الدراسات التي تعرضت لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي نلاحظ أن القليل من هذه الدراسات قد تعرضت لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في مختلف الدول، وأن هذه الدراسات تتسم بقدمها النسبي، خاصة وأنه لا تتوفر دراسات حديثة تعرضت لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ففي دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٧ لقياس حصة الاقتصاد غير الرسمي من العمل في مختلف دول العالم، وجاءت النتائج كما يوضحه الجدول التالي رقم (١)

1)OCDE:l,Emploilnformeldans les pays en development, Center de Development de l, OCDE 2009 , Janvier 2009(en site) www.oecd.org/dev/pauverte/embloi/42529344.pdf

جدول رقم (١) نسبة الاقتصاد غير الرسمي من العمل في مختلف دول العالم

المنطقة	الدول	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من العمل ٪
جنوب شرق اسيا	اندونيسيا	٧٨
	فليبين	٧٢
	تايلاند	٥٠
جنوب اسيا	بنغلاديش	١٧
	الهند	٩١
شمال افريقيا	مصر	٥٥
	تونس	٥٠
	المغرب	٤٥
	الجزائر	٤٢
جنوب افريقيا	بنين	٩٣
	تشاد	٧٤
	غانا	٧٣
	كينيا	٧٣
أمريكا اللاتينية	الأرجنتين	٤٩,٣
	البرازيل	٤٧,١
	الشيلي	٣٨
	كولومبيا	٥٥,٦
	المكسيك	٣٩,٢
	البيرو	٥٩,١

Source :ilo .Global Employment Trends.Geneva.2007

يتضح من الجدول السابق أن أكبر نسبة للاقتصاد غير الرسمي من العمل تتمركز في بلدان جنوب شرق آسيا ، فقد بلغت نسبة العمل في الاقتصاد غير الرسمي نحو٧٨٪ ، بينما في الفلبين بلغت ٧٢٪، أما في آسيا الجنوبية تعتبر الهند من الدول التي بلغت نسبة العمل في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلي أقصاها حيث بلغت نحو ٩١٪ ، وفي شمال افريقيا فقد تراوحت هذه النسب بين ٥٠٪:٥٥٪ في كل من مصر وتونس على التوالي ، بينما في دول جنوب افريقيا قد سجلت الاحصاءات أعلي نسبة في كل من بنين وتشاد حيث بلغت نحو ٩٣٪ و٧٤٪ على التوالي ، كما بلغت نسبة العمل في الاقتصاد غير الرسمي أعلاه في كل من البيرو ٥٩,١ وكولومبيا بنسبة ٥٥,٦٪ في كولومبيا .

وفي دراسة أخري قام بها البنك الدولي لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة لحجم الناتج القومي عام ٢٠٠٦، وقد جاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج القومي في مختلف المناطق في العالم

المنطقة	نسبة الاقتصاد غير الرسمي ٪
شرق اسيا	٢٤,٣
اوروبا الشرقية	٣٧,٧
امريكا اللاتينية	٤١,٥
شمال افريقيا	٣٧,٥
دول منظمة التعاون	١٧,٤
افريقيا الجنوبية	٤٢,٣
اسيا الجنوبية	٣٧,٥

Source: World Bank group: world development indicators database-www.devdata.world.bank.org.2006

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة من الاقتصاد غير الرسمي تتواجد في منطقة افريقيا الجنوبية حيث بلغت نحو ٤٢,٣ وفي منطقة أمريكا اللاتينية قد بلغت نحو ٤١,٥ وتتناقص تدريجيا حصة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج القومي في منطقة أوروبا الشرقية والتي تقدر بنحو ٣٧,٧،ثم اسيا الجنوبية وافريقيا الشمالية فتقدر هذه النسبة بنحو ٣٧,٥،ثم تصل نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلي أدناها في منطقة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تقدر بنحو١٧,٤.

وفي دراسة مهمة قام بها فريدريك شنايدر Frederic Schneider لحساب حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج القومي في ١٤٥ دولة في العالم خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٧، والتي قسم فيها الدول إلى سبع مجموعات ٣٧ دولة افريقية، ٢٨ دولة اسيوية، ٢١ دولة من امريكا الوسطي والجنوبية، ٢٥ دولة من اوروبا، ٢١ دولة الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في ميدان التنمية، ١٠ دول من جزر جنوب غرب المحيط الهادي، وقد جاءت النتائج التي توصل إليها شنايدر عند قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للناتج القومي في بعض الدول كما هو موضح بالجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للناتج القومي في دول مختارة عام [1]٢٠٠٧[1]

الدولة	حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للناتج القومي %
نيجيريا	٧٦,٠
مصر	٦٨,٠
الجزائر	٤٥,٠
جنوب افريقيا	٢٨,٢
بوليفيا	٦٨,٣
بنما	٦٥,٣
البيرو	٦٠,٩
شيلي	٢٠,٩
تايلاند	٥٣,٠
سيريلانكا	٤٤,٣
هونج كونج	١٧,٢
سنغافورة	١٣,٧
الفلبين	٤٤,٣
ايطاليا	٢٦,٠
اسبانيا	٢٠,٥
الولايات المتحدة الامريكية	٧,٩
سويسرا	٨,٥

يتضح من الجدول السابق أن الاقتصاد غير الرسمي بلغ أعلي مستوياته بالنسبة للدول الافريقية ففي نيجيريا قدرت بنحو ٧٦,٠، ثم في مصر نحو ٦٨٪ والجزائر نحو ٤٥٪، وبلغت حصة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج القومي أدناها في جنوب افريقيا حيث بلغت نحو ٢٨,٢ عام ٢٠٠٧ ، أما في دول امريكا اللاتينية فتتصدر بوليفيا المرتبة الأولي حيث وصل حجم الاقتصاد غير الرسمي أعلي مستوياته عام ٢٠٠٧ بنسبة تقدر بنحو ٦٨,٣تليها بنما والبيرو بنسبة ٦٥,٣ و ٦٠,٩ على التوالي ، وتتمتع شيلي بأقل نسبة من الاقتصاد غير الرسمي تقدر ب ٢٠,٩ لنفس العام .

1 Frederic Schneider2007 . Shadow Economic and the cv Corruption all over the world : Estimation for 154 Countries, p34. http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomy corruption. july2007.pdf.p.3.

اما الدول الأسيوية فقد لوحظ أن تايلاند تحتل المرتبة الأولي بنسبة وصلت ٥٣٪ عام ٢٠٠٧، كما بلغت أعلي مستوياته في سيريلانكا والفلبين حيث بلغت نحو ٤٤,٣٪، وتتمتع هونك كونج وسنغافورة بأقل نسبة من الاقتصاد غير الرسمي والتي بلغت نحو ١٧,٢٪ و١٣,٧٪ علىالتوالي، أم في بعض الدول المتقدمة فقد بلغت نسبته من الناتج القومي اقصاها في كل من إيطاليا بنسبة٢٦,٣٪ وأسبانيا بنسبة ٢٠,٥٪، وكانت أقل نسبة في كل من الولايات المتحدة الامريكية ٧,٩٪، وسويسرا بنسبة ٨,٥٪ ((١)).

ونعتقد أن ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي وزيادة نسبته إلي الناتج القومي، وكذلك ارتفاع نسبة العاملين بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في معظم دول افريقيا ،يرجع إلى الأزمات الاقتصادية التي مرت بها هذه الدول ،وفترات الانكماش الاقتصادي وما يتبعها من انخفاض دخول الأفراد ،واللجوء إلي الاقتصاد غير الرسمي كأداة للتخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية ، بالإضافة إلى برامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي فرضت على هذه الدول من المؤسسات الاقتصادية الدولية ، هذا بالإضافة إلي اسباب أخري ساعدت على انتشار الاقتصاد غير الرسمي وزيادة نموه ، نعرض لها على التفصيل .

ثانيا: أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي وزيادة نموه

تناولت العديد من الدراسات((٢)) الأسباب التي أدت إلي انتشار الاقتصاد غير الرسمي في كثير من دول العالم وتزايد نموه، وهي أسباب متعددة ومتشابكة، وتختلف من دولة لأخري بما يؤدي معه إلى اختلاف حجم هذه الظاهرة، ويمكن حصر أهم هذه الأسباب فيما يلي :

الأسباب السياسية: يعتبر العامل السياسي عاملا اساسيا في ظهور وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، إذ إن ضعف المؤسسات الحكومية في تأدية مهامها ولاسيما خلال مراحل عدم الاستقرار السياسي وغياب دور الدولة، من شأنه أن يؤدي إلي اتساع حجم هذه الأنشطة.

---

1 -()-Vanek, J, M. Chen, and R. Hussmanns. 2012. "Statistics on the Informal Economy: Definitions, Findings, and Challenges." WIEGO Working Paper No 2. Cambridge, MA, USA: WIEGO.

٢ حورية بو رعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي ،رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، الجزائر، عام ٢٠١٣/٢٠١٤ن ص ٢٤ .

- معهد التخطيط القومي ،الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر، مرجع سابق ، ص٤٤ ،ص٤٧.

- عاطف اندراوس وليم ، الاقتصاد الظلي ، المفاهيم – المكونات – الأسباب ، واثارها على الموازنة العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،٢٠٠٥، ص٣٥.

تابليوني لوريتا ،الاقتصاد العالمي الخفي ، ترجمة، لبني حامد عامر ،الدار العربية للعلوم ،الطبعة الولي ، بيروت٢٠١٠، ص ٤٥.

الأسباب الاجتماعية: لقد ساهمت الأسباب الاجتماعية بشكل كبير في زيادة نمو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية نذكر منها:

الفقر:توجد علاقة وثيقة بين ظاهرة الفقر وانتشار الأنشطة غير الرسمية، ويؤكد ذلك زيادة حجم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية والأكثر فقرا.

النمو الديمغرافي:يرتبط نمو الاقتصاد غير الرسمي بالزيادة السكانية، والفائض في اليد العاملة، والتي لم يستوعبها سوق العمل، بالإضافة إلى النزوح المتزايد من الريف إلى المدن، للبحث عن عمل وتحسين مستواهم المعيشي، والذي ينتهي بهم الأمر إلي العمل في أنشطة اقتصادية غير رسمية.

٣-الأسباب الإدارية: هناك العديد من الأسباب الإدارية التي تؤدي إلي انتشار الاقتصاد غير الرسمي منها:

القيود والقواعد الادارية: حيث تؤدي القواعد التنظيمية والادارية المتمثلة في القوانين واللوائح، وتعقد الاجراءات اللازمة للحصول على تراخيص وتسجيل النشاط إلى زيادة تكاليف ممارسة النشاط، مما يشجع الأفراد على الالتفاف على هذه اللوائح والاجراءات ويمارسون انشطتهم بدون ترخيص او تسجيل تجنبا لتحمل هذه التكاليف.

الفساد الإداري: يؤدي الفساد الإداري إلي اخفاء أنشطة اقتصادية كان من الممكن أن تحصل الدولة منها على إيرادات، من ذلك طلب الرشوة لتجاهل ممارسة نشاط معين غير رسمي، فضلا عن تعسف الموظفين في استخدام سلطاتهم تجاه الأفراد للحصول على مكاسب خاصة بهم وهو ما يسمي " بالفساد البيروقراطي ".

٤-الأسباب الاقتصادية: ان ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية ترجع إلي العديد من العوامل الاقتصادية التي ادت إلي ظهورها وتضخمها نذكر منها ما يلي:

ارتفاع معدلات الضرائب : تعد أحد أهم الأسباب الاقتصادية في نمو الاقتصاد غير الرسمي ، بل يمكن اعتبار الضرائب احد الدوافع الرئيسية التي تدفع الافراد إلى ممارسة الأنشطة الاقتصادية بدون ترخيص أو تسجيل ، حيث إن معدل الضرائب يؤدي إلي وجود فروق بين الدخل الاسمي للفرد والدخل المتاح للتصرف فيه بعد

الضريبة ، وكلما زاد هذا الفارق بتجنب الأعباء الضريبية ، كلما اتجه الأفراد للعمل بالأنشطة غير الرسمية ، ويضاف إلى ذلك بعض الأنشطة الاقتصادية الرسمية التي تقوم بالتهرب من الأعباء الضريبية من خلال الاخفاء الكلي أو الجزئي لبعض أنشطتها ، إما لارتفاع معدلات الضرائب ، أو لعدم الوعي الكافي لدي الممولين لدور الحصيلة الضريبية في تمويل إيرادات الدولة للقيام بأعبائها تجاه المواطنين ،وكذلك شعورهم بضعف دور الدولة تجاههم ، مما يشجعهم على التهرب الضريبي [١][١] .

الاصلاح الهيكلي للاقتصاد والأزمات الاقتصادية:ان عملية الاصلاح الهيكلي الاقتصادي والمرتبط بالأزمات الاقتصادية تؤدي إلي ظهور الفقر والبطالة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى انتشار ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. فقد ادت الأزمة المالية في النصف الثاني من التسعينات في دول شرق اسيا إلى نمو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، ودخول العمال في وقت الأزمات لهذه الأنشطة لتعويض النقص في دخولهم وتحسينها.

ضعف معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة القادمين إلى سوق العمل: ففي بعض الدول يكون النمو الاقتصادي ضعيف، مما يؤدي إلى عدم توفير وظائف للقادمين الجدد إلى سوق العمل، خاصة للفئة العمرية بين (١٨-٢٥) سنة، مما يؤدي إلى وجود اختلال بين قوة العمل والفرص المتاحة في سوق العمل، وهو ما يدفع الافراد إلى العمل بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر: قد ساعد انتشار هذه المشروعات في زيادة ونمو الاقتصاد غير الرسمي في معظم الدول النامية ، خاصة أن معظم هذه المشروعات تميل في تعاملاتها على النقود السائلة والتمويل الذاتي ولا تعتمد على النظم البنكية في التعامل لصغر حجم رأس المال المستثمر ،فضلاً عن ان هذه المشروعات تعمل بمعزل عن السياسة الاقتصادية للدولة وبعيدا عن رقابتها ، وافتقاد هذه المشروعات لعلاقة التشابك بينها وبين الصناعات الكبرى ، ونعتقد ان ذلك يرجع إلى عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة لتعظيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية

---

١ سعيد عبد الخالق، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، اسبابها اثارها، جماعة تحوتي للدراسات المصرية، سلسلة تحوتي، العدد رقم ١٧، بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٠.

انظر ايضا: ابراهيم محمد درويش، الفاحص الضريبي بين ضغوط الحصيلة وسلامة التقدير، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، المؤتمر الضريبي الثامن ، ديسمبر ٢٠٠٢م ص١١-١٢.

٥-الأسباب التكنولوجية:لم يكن نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم، بمعزل عن التطور التكنولوجي، فقد ارتبطت زيادة حجم هذه الأنشطة غير الرسمية في العالم والدول النامية بشكل خاص بتأثير العولمة التي حولت العالم كله إلى سوق حرة يسهل التعامل فيها سواء بصفة رسمية أو غير رسمية. فقد زاد حجم المعاملات العابرة للحدود، كما أن هناك فجوة متسعة بين التشريعات القومية أو الوطنية والتجارة الدولية، مما يجعل الأفراد تتجه للمعاملات غير الرسمية، حيث انتشرت نماذج الأعمال القائمة على التكنولوجيا الجديدة في جميع أنحاء العالم. وقد سبب ذلك مزيدًا من القلق في الدول المتقدمة حول "تقاسم الاقتصاد" بين هذه النماذج الجديدة غير الرسمية، والاقتصاد الرسمي، بل وتنامي حجم القطاع غير الرسمي تحت بند حرية الاختيار والتحرر من أنظمة الدولة. ومع ذلك، تسهم هذه الخدمات أيضًا في تراكم رأس المال الضخم من قبل أولئك الذين يقومون بتصميم تطبيقات لهذه الخدمات، وتؤدي إلى تآكل أساس ضريبة الاقتصادات الوطنية والمحلية، فضلا عن تدهور حقوق العمال ومعايير الصحة والسلامة والمعايير التي تدخلها الحكومات[1].

المطلب الثالث

تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي

لقد أثارت طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي جدلا كبيرا بين الاقتصاديين منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، بسبب أن كل اتجاه ينظر لهذه العلاقة من زاوية واحدة، ولم يتم النظر اليها في إطار شمولي، وانقسمت المدارس والتيارات الفكرية التي تجاذبت تحديد طبيعة هذه العلاقة إلى ثلاث مدارس سيتم التطرق اليها فيما يلي:

المدرسة الثنائية (التيار الثانوي) Dualism School

اشتهرت هذه المدرسة بأعمال منظمة العمل الدولية في السبعينيات ، وكتابات " كيث هارث " وتقوم على فكرة أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية هي أنشطة هامشية توفر دخلا للفقراء في اوقات الأزمات الاقتصادية ، وان وجود هذه الانشطة واستمرارها يرجع إلى حد كبير إلى عدم وجود القدر الكافي من فرص العمل في الاقتصاد الرسمي ، بسبب بطء عملية التنمية ، وزيادة النمو الديموغرافي ، وقد

1 John Zarobell,2015 "the Informal Economy and the Global Art market SFAQ, Sept 28, Available at: http://sfaq.us/2015/09/the-informal-economy-and-the-global-art-market/

تعاملت المدرسة الثنائية مع الاقتصاد غير الرسمي على انه اقتصاد غير محمي ، لأنه يتكون من وحدات اقتصادية لا تستطيع الدخول إلى النظام الرسمي ، ولا الاستفادة من مزاياه[١][٢].

واعتبرت هذه المدرسة ان الاقتصاد الكلي في وجود هذه الأنشطة يتكون من نوعين من الاقتصاد ،أحدهما رسمي ويضم بدوره القطاع العام المتجسد في أنشطة الدولة، والقطاع الخاص الذي يشمل منتجات وخدمات المؤسسات الاقتصادية المنظمة قانونا، والأخر يضم الأنشطة الاقتصادية الخاصة غير المسجلة لدي الدولة، ولا يدخل انتاجها ضمن حسابات الناتج القومي، وان كانت تساهم في القيمة المضافة للاقتصاد الكلي[٢][٣].

المدرسة البنيوية (التيار البنيوي)

من أشهر رواد هذه المدرسة كارولين موزر (Karolin Moser) ١٩٧٨ ، اليكسندر بورتس((Alexandrportes ١٩٨٩، وتقوم هذه المدرسة على فكرة أن الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد تابع للاقتصاد الرسمي ،يتكون من وحدات اقتصادية (مشروعات صغيرة ،عمال) وهو يخدم الاقتصاد الرسمي في الحد من تكاليف المدخلات وتكاليف العمل ، ومن ثم فهو يزيد من القدرة التنافسية لعدد كبير من المؤسسات الاقتصادية الرسمية ، كما يري رواد هذه المدرسة انه لوحظ في العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي إنه يوجد اتصال وتعايش بين اشكال مختلفة من أنماط وطرق الإنتاج، حيث إن معدلات النمو البطيئة في الاقتصاد الرسمي يمكن أن تسرعها معدلات النمو في الاقتصاد غير الرسمي[٣][١].

وحسب هذه المدرسة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأنشطة غير الرسمية وهي (الأنشطة المعايشة، الانشطة المرتبطة بالاقتصاد الرسمي عن طريق المقاولة من الباطن، مؤسسات غير رسمية تعتمد على التكنولوجيا ولديها قدرة على تراكم رأس المال)، ويؤكد انصار هذه المدرسة ان فكرة استقلال الانشطة الاقتصادية الرسمية عن الأنشطة غير الرسمية أمر غير مقبول، باعتبار ان كليهما يمثلان الأجزاء المكونة للنظام الرأسمالي

1 David Duane Kay,2011, The Relationship Between Formal And Informal Economy in South Africa, in the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, p,11

٢ منال حسين عبد الرازق: الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية، مجلة العلوم الانسانية، العدد ٤٥، ابريل ٢٠١٠، ص٦٠.

3 women in informal Employment: Globalizing and organizing: About the informal economy definition and theories,p1, available , http://www.wiego.org

المدرسة القانونية (التيار القانوني)

اشتهرت هذه المدرسة بأفكار " هيرناند دي ستو" في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي ، والتي اعطت بعدا جديدا في تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي من خلال دراسة التكلفة والعائد .وتقوم هذه المدرسة على فكرة ان الاقتصاد غير الرسمي يتكون من أصحاب المشاريع الصغيرة، الذين يختارون العمل بشكل غير رسمي ،من اجل تجنب تكاليف التسجيل واجراءاته ، وأن أصحاب هذه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية سيستمرون في الانتاج بصورة غير رسمية ، مادامت الدولة مستمرة في فرض اجراءات مرهقة ومكلفة للتسجيل واستخراج التراخيص. كما أن العمل بالأنشطة غير الرسمية يجنب أصحاب المشاريع تحمل اعباء ضريبية مما يعظم من عائدات مشروعاتهم[1][2]

مما سبق يتضح ان هناك ثمة علاقة وثيقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي بغض النظر عن طبيعة هذه العلاقة، وتكمن هذه العلاقة في المجالات التالية.

التموين: تكمن هذه العلاقة في الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي في توفير بعض مدخلات الإنتاج المادية، تتمثل من ناحية فيما تقدمه الأنشطة الزراعية وبعض الحرف غير الرسمية من منتجات في صورة مواد أولية، وكذلك ما تقدمه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من سلع وسيطة تكون رخيصة الثمن نسبيا، ومن ناحية أخري فيما تقدمه المؤسسات الرسمية من مواد تحتاجها المشروعات غير الرسمية.

الامدادات المالية : أن الاقتصاد الرسمي يستخدم جزء كبير من الوفورات المالية التي يحققها الاقتصاد غير الرسمي، وذلك عن طريق استخدام مدخرات العاملين بالأنشطة غير الرسمية المودعة في البنوك والتي يوظفها في شكل قروض لصالح الاقتصاد الرسمي، في حين ان اصحاب الأنشطة غير الرسمية لا يستفيدون من التمويل البنكي بسبب صفتهم غير الرسمية، ومن ثم يعتمدون على التمويل الذاتي.

الأيدي العاملة: تتجسد العلاقة المتبادلة في حركية الأيدي العاملة بين كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، فنجدها تتدفق نحو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، بسبب عدم توفر فرص عمل في الاقتصاد الرسمي، إذ نجد خريجي

1 PortesAljendoetM.Castelles: The World underneath: the origins, dynamics, and effects of the informal economy. 1989, p. 289.

الجامعات واصحاب الشهادات يتجهون للعمل في الأنشطة غير الرسمية لتلبية احتياجاتهم، ومن ناحية أخرى نجد العاملين بالاقتصاد غير الرسمي يقيمون مشروعات صغيرة، أو يلتحقون بالعمل غير الرسمي لتحسين دخولهم.

خلاصة

استعرضت الدراسة في المبحث الأول منها التطور التاريخي لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ومحاولة تحديد مفهوم الاقتصاد غير الرسمي ، وأهم السمات التي يتميز بها عن الاقتصاد الرسمي، وكذا التعرف على حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية عالميا، والأسباب المفسرة لانتشارها، كما تناولت الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

وخلصت الدراسة في هذا المبحث إلى أنه يصعب وضع تعريف محدد لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وان اتفقت جميع الدراسات على أن الأنشطة غير الرسمية تتسم بالسرية وعدم العلانية ،وانه بالرغم من انها تمثل قيماً مضافة في الاقتصاد الكلي ،إلا أن هذه القيم لا تظهر ضمن حسابات الناتج القومي لأنها غير مسجلة ،كما خلصت الدراسة إلى أن الدول النامية ولاسيما الأفريقية والأسيوية فهي اكثر الدول التي تزيد فيها حصة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بالنسبة للناتج القومي ، فقد بلغت نسبتها نحو ٧٦,٠٪ في نيجيريا ،ثم في مصر نحو ٦٨٪ ،اما الدول الأسيوية فقد تلاحظ ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي في تايلاند حيث بلغت نسبته ٥٣٪، اما بعض الدول المتقدمة نلاحظ انخفاض نسبة حجم هذه الأنشطة بصفة عامة فقد بلغت نحو ٧,٩٪ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ونحو٨,٥٪ في سويسرا وذلك عام ٢٠٠٧ حسبما انتهت اليه الدراسة التي قام بها شنايدر عند قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض دول العالم .

وخلصت الدراسة في هذا المبحث إلى ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي وزيادة نسبته إلى الناتج القومي، وكذلك ارتفاع نسبة العاملين به بالدول النامية ولاسيما الأفريقية ،ويرجع ذلك إلى الأزمات الاقتصادية التي مرت بها هذه الدول ،وفترات الانكماش الاقتصادي وما يتبعها من انخفاض دخول الأفراد ،واللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي كأداة للتخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية ، بالإضافة إلى برامج التصحيح الهيكلي والأصلاح الاقتصادي التي فرضت على هذه الدول من المؤسسات

الاقتصادية الدولية ، هذا بالإضافة إلى أسباب أخري ساعدت على انتشار الاقتصاد غير الرسمي وزيادة نموه ، منها أسباب (ادارية- اجتماعية، سياسية ، اقتصادية، تكنولوجية) وذلك على النحو التي عرضناه في هذا الفصل .

وأخيرا انتهينا إلى أنه أيا كان الخلاف النظري حول تحديد طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي وفقا للتيارات الفكرية الثلاثة (الثانوية-البنيوية-القانونية) التي حاولت تحديد طبيعة هذه العلاقة ، إلا أنه توجد علاقات تشابك أمامية وخلفية بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي تكمن هذه العلاقة في مجالات التموين، والامدادات المالية، وكذا الأيدي العاملة، ومن ثم يصعب الفصل بينهما، سيما ان كليهما يمثلان الأجزاء المكونة للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

وبعد ان استعرضت الدراسة في هذا المبحث الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي. يثور تساؤل عن واقع هذه الأنشطة في مصر ووضعيتها الحالية، وأثارها الاقتصادية ؟، وهو ما سنحاول الاجابة عليه في المبحث القادم.

المبحث الثاني
واقع الاقتصاد غير الرسمي في مصر

إن التنمية هي الوسيلة المثلى لإحداث النقلة الموضوعية المطلوبة للاقتصاد المصري، وتحقيقها يتطلب الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة وتشجيع كل القطاعات على العمل والإنتاج، وقد شهدت السنوات القليلة الماضية نموا غير مسبوق لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. حيث تشير مؤشرات سوق العمل إلى أن الغالبية العظمى من المشتغلين، تقع في القطاع غير الرسمي.وهي الظاهرة التي تحتاج إلى الدراسة والتحليل للوقوف على مدى الآثار التي يمكن أن تنجم عنها،سواء على مستوى المجتمع او على عملية التنمية الاقتصادية في مصر.

وقد أصبح الاقتصاد غير الرسمي يمثل كياناً اقتصادياً ضخماً ينتشر في كل أرجاء مصر، وكذلك في كل قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات ، وله سماته الخاصة به ، والعاملون بالأنشطة غير الرسمية وإن كانوا يمثلون كياناً اقتصادياً لا يمكن انكاره ، إلا أنهم غير ملتزمين بالنظم والقوانين ولا يخضعون للأجهزة الرقابية المختلفة التي تراقب وتضبط أداء الاقتصاد المصري، وتشير الدراسات إلى تضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال السنوات الأربع الماضية، حيث تجاوزت تعاملاته السنوية نحو٢,٢ تريليون جنيه، وفقا لآخر إحصائيات البنك الدولي.

وقد أدي تزايد حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مصر إلى آثار عديدة على الاقتصاد المصري، حيث تقدر قيمة الضرائب الضائعة على الدولة بنحو ٣٣٠ مليار جنيه بسبب عدم تسجيل هذه الأنشطة ومن ثم عدم خضوعها للضريبة، يضاف إلى ذلك قيمة المبالغ التي تضيع على الدولة بسبب التهرب الضريبي للأنشطة التي تخضع بالفعل للمحاسبة الضريبية والتي تصل نسبتها إلى نحو ١٥٪ من حجم الضرائب المستحقة للدولة بما يقدر بنحو ٤٠ مليار وفقا لإحصاءات ٢٠١٦/٢٠١٧، وهو ما يشير إلى خطورة أثر هذه الأنشطة غير الرسمية على الاقتصاد القومي

في ضوء ما تقدم ستناقش الدراسة في هذا الفصل واقع الاقتصاد غير الرسمي في مصر وآثاره، وذلك في مبحثين وفقا لما يلي:

المطلب الأول: الوضعية الحالية للاقتصاد غير الرسمي في مصر

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي في مصر

المطلب الأول
الوضعية الحالية للاقتصاد غير الرسمي في مصر

ان اول ظهورللقطاع غير الرسمي في مصر كان في حقبة الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي قبل ثورة ١٩٥٢، حيث كان يعمل الأجانب والأثرياء من المصريين في القطاع الرسمي، أما غالبية أفراد المجتمع فكانوا يعملون في أنشطة غير رسمية منها (الزراعة، الحرف اليدوية، عمالا بالأجر)، اما في حقبة الرأسمالية الليبرالية الحالية، والتي بدأت بسياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٥، بدأت الدولة تضع من القواعد القانونية ما يحول دون دخول صغار المستثمرين إلى مجالات الاقتصاد.

وتشير الدراسات إلى زيادة انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال حقبة الثمانينات في القرن الماضي ، فقد بلغت نسبته نحو ٢٢,٥٪ من حجم الوحدات الاقتصادية عام١٩٨٦،وقد ساهمت آنذاك في توفير ٢,٥مليون فرصة عمل ،وتزايدت هذه النسبة في التسعينات لتصل إلى نحو ٤٠٪ من حجم النشاط الاقتصادي في مصر بسبب زيادة حجم الوحدات الاقتصادية غير الرسمية ، وقدر حجم نشاطات هذه الوحدات عام ١٩٩٨ بنحو ٧٦ مليار دولار ، وزادت نسبة مساهمتها في التشغيل لتوفر نحو ٥ مليون فرصة عمل[1]، وعموما فإننا نعتقد أن هذه التقديرات خلال هذه الفترات مهما كانت صحتها فهي تبتعد عن الواقع ، سواء من حيث تقدير حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ، أو من حيث تقدير أعداد العاملين بها ، وذلك لسببين وهما:

أن هذه التقديرات لم تتضمن الأصول العقارية غير المسجلة، فضلا عن أنشطة اخري لا يمكن احصاؤها من ذلك أنشطة الباعة الجائلين، والأنشطة المنزلية.

ان تقدير إعداد المشتغلين بالأنشطة غير الرسمية لم يتضمن عمالة الأطفال أقل من ١٦ سنة ، وكذا ما تقوم به المرأة من أنشطة منزلية.

في ضوء ما تقدم سنعرض للتقديرات الحالية لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، ومكوناته، واسباب انتشاره وذلك وفقا لما يلي :

---

١ اصابر أحمد عبد الباقي، ، الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠٠٦، ص٤٥ .

اولا: التقديرات الحالية لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر

عند تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، نلاحظ وجود اختلاف في هذه التقديرات، وذلك بسبب اختلاف الزاوية التي ينظر منها كل فريق للاقتصاد غير الرسمي، وكذا مفهوم الاقتصاد غير الرسمي لدي كل فريق.

فقد ذهب البعض إلى إن الاقتصاد غير الرسمي في مصر يمثل الأصول العقارية والإنتاجية غير المسجلة والأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمية غير المقننة، وطبقا لهذا المفهوم فإن الاقتصاد غير الرسمي يتمثل في الأصول الإنتاجية والعقارية غير المسجلة (ويقدر حائزو العقارات غير المسجلة بنحو ٩٢٪ من السكان أي ٦٤٪ من جملة الأصول العقارية فيمصر)، والتي تقدر بنحو ٣٩٥ مليار دولار، تعادل ٢,٦ تريليون جنيه، بعد أن ضم في دراسته العقارات غير المسجلة في المجتمع[١].

بينما تشير دراسة قام بها اتحاد الصناعات المصرية، الي أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، يقدر بنحو تريليون جنيه، وضم اتحاد الصناعات في هذه الدراسة رؤوس الأموال المتداولة في السوق، لكنها خارج إطار التسجيل والتوثيق الرسمي، غير أن هذا التقدير لم يشمل سوق العقارات، رغم أن الأخير جزء مهم وحيويفي الاقتصاد غير الرسمي[٢].

ويشير البعض الآخر إلى أن القطاع غير الرسمي هو الذى لا تتوافر لديه كل أو أي من الشروط المطلوبة للدخول إلى السوق، وبالتالي يعتبر الإطار القانوني والمؤسسي الحاكم للاقتصاد هو الدافع الرئيسي لعمل المنشآت خارجه لتجنب العوائق المختلفة التي يفرضها، ووفقا لهذا المفهوم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل حوالى ٨٢٪ من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر او ٧٠٪ من المشروعات ، إذا تم استبعاد الأنشطة التي تمارس النشاط خارج الوحدات الاقتصادية ، وتشكل هذه المشروعات غير الرسمية نسبة تتراوح بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من حجم المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر التي تعمل في مصر[٣] .

ونعتقد انه أيا كانت المعايير التي يستند اليها كل فريق في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، فانه لاشك ان حجم الاقتصاد غير الرسمي قد

١ فرناند دي ستو، الدرب الآخر، الثورة الخفية في العالم الثالث، ترجمة شوقي جلال ، مرجع سابق ، ص: ١٥

٢ اتحاد الصناعات المصرية، لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي، ٢٠١٧.

٣ المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أهمية تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في مصر، ورشة عمل بتاريخ ٢٠١٤/١١/٥

تزايد في مصر بشكل ملحوظ بعد ثورة ٢٥ يناير، لغياب رقابة الدولة على النشاط الاقتصاديوانشغالها بمواجهة الفعاليات السياسية وأعمال العنف والشغب التي لم تنقطع على مدى السنوات الماضية، هذا بالإضافة إلى عودة كثير من المصريين العاملين بالخارج من بلاد الجوار بسبب الثورات السياسية التي لحقت بها هي الأخرى ، وهو ما ادي إلى إرتفاع حجم الأنشطة غير الرسمية ، واتساع سوق العاملين بها ، و يمكننا فيما يلي تحديد نطاق الأنشطة التي يمكن وصفها بأنها غير رسمية وفق المفهوم الذي تبنته الدراسة وهو" أن الاقتصاد غير الرسمي يتمثل في الممارسات والأنشطة التي تستند إلى إخفاء عمليات اقتصادية وقيم مضافة عن سجلات الدولة"، وذلك من خلال عرضنا لأهم مكونات الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

ثانيا: مكونات الاقتصاد غير الرسمي في مصر

١-المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر: تعد هذه المشروعات هي المكون الرئيسي للاقتصاد غير الرسمي في مصر، وهي تمثل الجانب المنتج في الاقتصاد غير الرسمي وتبلغ نسبتها نحو ٢٥٪ من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وتتمتع هذه المشروعات الصغيرة بقدرة عالية على استيعاب قدر كبير من العمالة غير الرسمية منخفضة الدخل، وغير المحمية

وتشير الاحصاءات إلى ارتفاع اعداد المشروعات الصغيرةالي نحو ٦٣٦٢ وحدة عام ٢٠١٦، مقابل نحو ٤٣٨٣ عام ٢٠١٥، في حين بلغت المشروعات متناهية الصغر نحو ٢٠,٢١٣ عام ٢٠١٦مقابل نحو ١٠,٦٠٦ عام ٢٠١٥، وتمثل هذه المشروعات على تنوع حجم أنشطتها نسبة بلغت نحو ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من حجم الأنشطة الاقتصادية في السوق المصري ، وهو ما يشير إلى اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر،وأن معظم هذه المشروعات تدخل ضمن ما يطلق عليه (مصانع بئر السلم) والتي بلغت نحو ٩٠ الف ، حصل منهم ٤٣ الف فقط على عضوية اتحاد الصناعات ،أي أن هناك حوالى ٤٧ ألف مشروع في مصر تمارس أنشطة اقتصادية في قطاعات مختلفة دون استخراجهم سجلا صناعيا لمباشرة عملهم ويعنى ذلك أن هناك آلاف المشروعات تتوقف عن استكمال باقي الموافقات اللازمة لاستخراج تراخيص ممارسة النشاط [(١)].

٢-الأنشطة الاقتصادية والأسواق العشوائية: تمثل هذه الانشطة استراتيجية البقاء للفقراء Survival Strategies، تتركز معظم الأنشطة الاقتصادية العشوائية

١ احصاءات البنك المركزي المصري ٢٠١٧

في أعمال الباعة الجائلين والورش الحرفية والحرفيين ، وهم يمثلون قطاعا ضخما في الاقتصاد غير الرسمي ، وقد اجريت دراسة على الباعة الجائلين في مصر أوضحت ان ٧٠٪ منهم ينتشرون في خمس محافظات هي " القاهرة ،الجيزة ، الاسكندرية ، بورسعيد، المنيا " ونحو ٣٠٪ في باقي المحافظات ، منهم ٨٥٪ من الرجال ، ١٥٪ من النساء[(١)].

كما تنتشر الأسواق العشوائية وسط التجمعات السكنية بالمناطق العشوائية، والشوارع، وعلى الأرصفة، وفى المقابر، وحول مواقف سيارات الأجرة، ومحطات المترو، والقطارات، ويبلغ عددها نحو ١٩٩٩ سوقاً عشوائية في ٢٣٠ مدينة بالمحافظات، وتبلغ نسبة الأسواق اليومية منها ٧٣,٨ ٪ من إجمالي عدد الأسواق، وتحتل محافظة القاهرة، المرتبة الأولى بين المحافظات من حيث نسبة الأسواق العشوائية، حيث يوجد بها نحو ١٣٤ سوقا، وتفتقر معظم هذه الأسواق لخدمات المرافق، والتخلص من مخلفاتها، وتلويثها للبيئة بالطرق التقليدية، مما يعد إهداراً للموارد [(٢)].

ومما هو جدير بالذكر أن اعداد المنضمين للأسواق العشوائية قد زادت بشكل ملحوظ عقب ثورة يناير، بعد فقدان أعداد كبيرة من العاملين لعملها في النشاط السياحي، وعودة كثير من العمال بعد الأحداث في ليبيا، وكذلك تراجع فرص التوظيف بالقطاعين العام والخاص بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد عقب ثورتي (٢٥يناير - ٣٠ يونيو).

وتظل الأسباب المفسرة لتفاقم الانشطة الاقتصادية والأسواق العشوائية هي ذاتها أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي، باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات هذا الاقتصاد، والمتمثلة في الفقر والبطالة والأمية والهجرة الداخلية وغياب دور الدولة والمشكلات العمرانية والبيئية والتمويلية، وافتقار الباعة الجائلين للضمان الاجتماعي، ونقص الخدمات الصحية لهم، وغياب القوانين المنظمة للأسواق.

٣-الأصول العقارية غير المسجلة:أكد دي ستو أن الثروة العقارية غير الرسمية في مصر تمثل نحو ٩٢٪ من إجمالي الثروة العقارية، بقيمة تقدر بنحو ٣٧٥ مليار

١ - الباعة الجائلون ، هم، من يباشرون اعمال التجارة على الأرصفة والطرق . بشكل ثابت او متجول بسبب عدم وجود اماكن لهم لعرض بضاعتهم .وينتشرون في الاسواق غير الرسمية والمناطق العشوائية او الشعبية او مناطق التجمعات التجارية.
انظر: رامي متولي القاضي، ظاهرة الباعة الجائلين والأسواق العشوائية في الشارع المصري، رسالة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الشرطة ، ٢٠١٣، ص٩.

٢ تقرير التنمية البشرية المحلية لعام ٢٠١٥ ، معهد التخطيط القومي بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية وجمعية رجال أعمال الإسكندرية ،الذي يشمل ٧ محافظات هي الإسكندرية والشرقية والقليوبية وكفر الشيخ والمنوفية والفيوم وأسيوط .

دولار تتمثل هذه الأصول في شكل مبان قائمة بالفعل على أرض زراعية، والتعديات على أملاك الدولة، ووحدات الإسكان الشعبي، والوحدات المخالفة في مباني مسجلة، ويرجع عدم تسجيل الأصول العقارية إلى تعقيد اجراءات التسجيل والتي قد تصل إلى ١٣٤ اجراء لتسجيل العقار تستغرق ما يقرب من ثلاث سنوات، وارتفاع الرسوم التي تصل إلى ٤,٥٪ من قيمة العقار[١].

٤-أنشطة التجارة الإلكترونية : تعد أنشطة التجارة الإلكترونية واحدة من صور أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، لان الصفقات التي تتم عبر هذه التجارة لا تدخل ضمن حسابات الناتج القومي لعدم توافر أية معلومات عنها لدي الدولة، ومن ثم لا يتم تحصيل ضرائب من الشركات التي تقدم خدمات التجارة الالكترونية ، وقد زاد حجم التجارة الالكترونية في السنوات الماضية نتيجة تطور وانتشار تكنولوجيا الاتصالات، وهو ما ادي إلى اتساع السوق الالكترونية وساعد على نمو هذه السوق بشكل متسارع في مصر، زيادة شريحة الشباب مستخدمي الحاسب الآلي وإتقانهم استخدام هذه التكنولوجيا ،وكذا تطور البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات، حيث تشير الاحصاءات إلى أن عدد مستخدمي مواقع التجارة الالكترونية في مصر بلغ نحو ١٥ مليون عام ٢٠١٦،وان حجم هذا القطاع بلغ حجم التعاملات فيه نحو ١,٣ مليار دولار لنفس العام .

ومما هو جدير بالذكر ان التسويق الإلكتروني Electronic Marketing قد اجتذب فئة كبيرة من الشباب الذين يعانون من البطالة، او حتى هؤلاء اللذين يعملون في الاقتصاد الرسمي، خاصة الفتيات لأنه يوفر لهن دخلاً من خلال العمل من منازلهن، ويجنبهم مشاكل الخروج للعمل، وقد بلغت نسبة التسويق الإلكتروني نحو ٥٪ من حجم سوق الاعلان في مصر.

ثالثا: اسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مصر

اكدت الدراسات أن هناك أسباباً وراء تنامي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بصفة عامة ، وقد تعرضت الدراسة لهذه الاسباب في الفصل الأول ، والتي تنوعت بين اسباب إدارية واقتصادية وتكنولوجية وسياسية ، بالإضافة إلى ذلك فان التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي وزيادة نموه تحدده اسباب اخري تختلف من دولة إلى

١ - دي ستو ، ندوة، الاقتصاد غير الرسمي في مصر ، اتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية، يناير ٢٠١٢.

أخري حسبما تحدده الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ، لذلك نعرض فيما يلي للأسباب التي ادت إلى نمو وتنامي الاقتصاد غير الرسمي في مصر ، وتفيد دراسة وتحليل هذه الأسباب في التعرف على مواطن الخلل والضعف في الاقتصاد المصري والتي ساعدت على تنامي هذه الظاهرة ، وهو ما يساعد بدوره في معالجة هذه الأسباب أو الحد منها عند وضع رؤية استراتيجية للتعامل مع هذا القطاع للاستفادة منه في الاقتصاد المصري ، وفيما يلي اهم اسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي في مصر .

اختلال هيكل سوق العمل في مصر

تشير الإحصاءات في سوق العمل المصري عام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى أن من يعمل بشكل دائم يصل عددهم إلى ١٨,٣ مليون بنسبة ٧٥,٩ ٪ من الإجمالي، بينما يعمل نحو ٤,٧مليون (بنسبة ١٩,٥ ٪ من الإجمالي) بشكل متقطع و١,١مليون (٤,٥٪) بشكل مؤقت و٠,١ ٪ موسمي وهوما يؤدى إلى عدم الاستقرار في سوق العمل، كما تشير الاحصاءات الى أن معظم العمالة التي لحقت بالقطاع الخاص قد انضمت إلى القطاع غير المنظم أو غير الرسمي، والذي أصبح يستوعب نحو ٤٦,٣ ٪ من إجمالي المشتغلين(خلال نفس الفترة) مقابل ٢٦ ٪ في القطاع الخاص الرسمي[(١)].

والاقتصاد غير الرسمي يضم شرائح عريضة من العاملين في سوق العمل المصري مثل العاملين في الورش الصغيرة أو الأعمال اليدوية والحرفية أو الذين ليس لهم مكان عمل إلا بالشارع كالباعة الجائلين وعمال التراحيل، وتكمن خطورة هذا الوضع إلى انه قد بدأ يستوعب قطاعات جديدة من الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا ليضافوا إلى قوته الأساسية المتمثلة في المنتقلين من الريف المصري إلى المدن أو العائدين من الخارج، وبالتالي لم يعد مجرد احتياطي للقطاع المنظم، بل أصبح فاعلا أساسيا بالأسواق. وبمعنى آخر فان الاقتصاد غير الرسمي لم يعد يستوعب العمالة الإضافية التي لا تجد مكانا لها بالسوق النظامية كما كان سائدا من قبل، بل أصبحت هذه العمالة تتجه مباشرة إلى هذه السوق وهنا مكمن الخطورة، اذ تشير الإحصاءات الى ان ٩١٪ ممن يعملون عملا متقطعا و٧٨,٨٪ ممن يعملون عملا موسميا و٣٦,٨٪ ممن يعملون عملا دائما هم من العاملين بهذا الاقتصاد.

١ د. عبد الفتاح الجبالي ، سوق العمل المصري، مؤشرات ودلالات ، الاهرام الاقتصادي ٢٩ أبريل ٢٠١٥ السنة ١٣٩ العدد ٤٦٨٩٥ ، متاح على الموقع التالي :http://www.ahram.org.eg/NewsQ/٢٨٢٧٢٢.aspx

وتكمن خطورة هذا الوضع ليس فقط في عدم الاستقرار الداخلي لسوق العمل ولا لصعوبة وضع أو رسم سياسات محددة من جانب متخذي القرار في المجتمع، ناهيك عن صعوبة تنظيم الأوضاع بداخل هذه السوق مع ما يتلاءم واحتياجات المجتمع، ولكن أيضا للظروف السيئة التي يعمل فيها هؤلاء خاصة وان معظمهم يعملون بدون عقود رسمية وغير مسجلين لدى التأمينات الاجتماعية، وخير دليل على ذلك أنه وبينما تصل نسبة العاملين بعقد قانوني الى ٥٦,٧٪ من إجمالي العاملين باجر في المجتمع ككل، فان هذه النسبة تصل إلى ١٪ فقط لدى القطاع خارج المنشآت، ووصلت نسبة المشتركين بالتأمينات الاجتماعية إلى ٥٨,٢٪ على صعيد المجتمع فإنها تصل الى ١١,٢٪ فقط لدى هؤلاء، وكذلك تبلغ نسبة المشتركين في التامين الصحي نحو ٥٠,١ ٪ لدى المجتمع ككل ولكنها تهبط الى ١٧,٥٪ لدى هذا القطاع .

هذا فضلا عن التغير الذى حدث في سوق العمل المصري والذى ترتب عليه الاعتماد على العمالة متوسطة المهارة بالأساس أي الشريحة التعليمية الأقل، ناهيك عن ان هذه المشكلة قد أدت الى بروز العديد من الظواهر السلبية، وعلى رأسها اشتغال العديد من الافراد في وظائف ومهن لا علاقة لها بمؤهلاتهم العلمية ، ويلجأ بعضهم الى القيام بأعمال هامشية تقع ضمن الأنشطة غير الرسمية ، اضافة إلى ذلك بروز ظاهرة ارتفاع معدل تشغيل الأطفال ومن المعروف أن هؤلاء الأطفال من الأسر الفقيرة ، والتي غالبا ما تكون في حاجة ماسة وشديدة لدخول إضافية، خاصة إذا كان المصدر الرئيسي لدخل الأسرة لا يتسم باليقين (كعمال اليومية او الهامشين او عمال التراحيل وغيرهم.

مما سبق يتضح لنا ان الاختلالات في سوق العمل المصري، تعد من أهم الأسباب الرئيسية في تنامي الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

البيروقراطية والتعقيدات الادارية

تؤكد العديد من الدراسات واستطلاعات الرأي ان الاقتصاد المصري بصفة عامة يعاني من البيروقراطية متمثلة فيما يواجه الاستثمار من عقبات ناتجة من تعقد الاجراءات الحكومية للحصول على الموافقات اللازمة للتسجيل واستخراج التراخيص وبدء النشاط، وكذا تعدد الجهات المطلوب الحصول على موافقتها ، وغموض القوانين واللوائح المنظمة للنشاط، وارتفاع تكلفة النشاط سواء بسبب ارتفاع قيمة الرسوم، او أعباء الاشتراك في التأمينات الاجتماعية.

ويعد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ،وكذا المشروعات الحرفية والمنزلية من اكثر القطاعات تأثرا بهذه التعقيدات الادارية ، وهو ما تؤكده استطلاعات الرأي التي نظمتها وزارة التنمية الادارية[1]، والتي أكدت من خلاله ان تعقد الاجراءات الحكومية وارتفاع تكلفة انجازها حالت دون اندماج هذه المشروعات في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي ، وأن فئة كبيرة من اصحاب هذه المشروعات فضلت ممارسة نشاطها بعيدا عن القوانين والتعقيدات الادارية ،ودون الالتزام بأي اعباء مالية للتأمينات الاجتماعية أو الضرائب ، كما لا تلتزم بقوانين العمل .

ويدخل في هذا السياق تعدد الإجراءات الرسمية الواجب مراعاتها عند مزاولة اية نشاط اقتصادي، فإذا حصرنا الجهات الحكومية التي تشرف على استخراج التراخيص لبدء النشاط نجد أنها أكثر من عشر جهات، تبدأ من إدارة الحي، مرورا بالسجل التجاري،ثم الخضوع لإشراف ورقابة من إدارة التأمينات الاجتماعية، ومكتب العمل، ومصلحة الضرائب، وإدارة الأمن الصناعي، ووزارة التموين، ووزارة الصحة، وإدارة المطافئ بوزارة الداخلية، وجهاز شئونالبيئة ، وقسم شرطة الحي... الخ .

ويمكن حصر المعوقات الإدارية التي تحول دون اندماج المنشآت في الاقتصاد الرسمي فيما يلي:

صعوبة الحصول على تراخيص التشغيل للورش والمصانع: حيث يشير مسح بيئة الأعمال الذي قام به اتحاد جمعيات التنمية الصناعية في ٨ محافظات ومناطق صناعية ان هناك العديد من المصانع والورش في مدينة العاشر من رمضان ومدينة الحرفيين ببورسعيد والسادس من اكتوبر وبرج العرب والاسماعيلية، تعمل بدون تراخيص، ويرجع ذلك إلى التعقيدات الإدارية وتعدد المستندات المطلوبة، وارتفاع تكاليفها،وكلها عقبات تحول دون انضمام هذه المشروعات في الاقتصاد الرسمي .

ارتفاع تكاليف الرسوم وجباية الأموال: تشير التقديرات أن نسبة ٤٠-٦٠٪ من تكلفة القيام بالأعمال في مصر تأتي من القيود الإجرائية، وكثرة الشكاوى من التعامل مع الموظفين والمسؤولين، وعدم توفر المعلومات، وعدم الرغبة في تقديم المساعدة ، وكذا المغالاة في الرسوم بدون تقديم مبررات للزيادة[2].

١ انظر، مسح بيئة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وعلاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإدارات الحكومية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومركز المشروعات الدولية الخاصة، يونيو ٢٠١٠.

٢ فؤاد ثابت ، البيروقراطية ، ندوة سياسات المشروعات الصغيرة ، اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية ٢٠٠٩، القاهرة ،ص٦-١٠ .

صعوبة تمويل المشروعات : على الرغم من صدور قانون المشروعات الصغيرة رقم ١٤١لسنة ٢٠٠٤ ووجود اكثر من ١٥٠ جهة تقدم الدعم الفني والمالي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فإن الجهود لاتزال مقيدة بسبب بقايا صراع بين الأجهزة للسيطرة على هذا القطاع ، فضلا عن صعوبة الحصول على التمويل بسبب ارتفاع تكلفته ، والإجراءات البنكية والتشدد في الضمانات ، ويشير تقرير للبنك الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر ان اقل من ٤٠٪ من المشروعات تمولها البنوك (١٣٪ بنوك عامة ، ٢٦٪ بنوك خاصة) بينما اكثر من ٥٦٪ من المشروعات تتم بالتمويل الذاتي [١].

جدول رقم (٤)

ترتيب مصر مع بعض البلدان النامية الشبيهة في البيروقراطية غير الكفؤ

الاجـــــراءات (بالأيام)	مصر	الأردن	المغرب	المكسيك	تشيلي	المجر	تركيا	التشيك	اثيوبيا
إجراءات بدء النشاط	٧	١٠	٦	٨	٩	٦	٦	١٠	١٢
مدة بدء النشاط	٩	١٤	١٢	٣٧	٢٧	٦	٦	١٧	١٠٥
إجراءات الحصول على الترخيص	٢٨	١٨	١٩	١١	١٨	٣١	٢٥	٢٦	١٩
مدة الحصول على الترخيص	٢٤٩	٢٢	١٦٣	١٣١	١٥٥	٢١١	١٨٨	١٨٠	١٩٦
إجراءات تسجيل الملكية	٧	٨	٨	٥	٦	٤	٦	٤	
مدة تسجيل الملكية	١٩٣	٢٢	٤٧	٧٤	٣١	٦٣	٦	١٢٣	

المصدر: تقرير اداء الاعمال الصادر عن البنك الدولي ٢٠١٢

اللامركزية وضعف الرقابة على الأسواق : إن غياب العديد من المؤسسات المعنية بمراقبة النشاط الاقتصاديفي الأسواق وغياب الأمن يعد احد أهم العوامل التي ساعدت على انتشار الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد المصري، فقد ارجع تقرير التنمية المحلية البشرية في مصر ٢٠١٥ أسباب غزو الاقتصاد الموازي للسوق المحلى، إلى انتشار العشوائيات وتقشف الإدارة المحلية وانتشار الفساد وعدم وجود الثقافة والوعى بأهمية المساهمة في اقتصاد الدولة. ، بالإضافة إلى مركزية الإدارة ، واهتمام الدولة بالمناطق الحضرية واهمال المناطق الريفية والصعيد، وهو ما يفسر قيام المهمشين من الطبقة الوسطى والفقراء بهذه الأنشطة كالباعة الجائلين والحرفيين والفنيين وبعض النساء والأطفال .

١ تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر ، ٢٠١٣ .

اضف إلى ذلك تعدد جهات التفتيش والرقابة على الانشطة الصغيرة والمتوسطة، والأسواق العشوائية والحرفيين، منها وزارة الصحة، وقطاع التجارة الداخلية، بوزارة التموين، وجهاز حماية المستهلك ،والغرف التجارية في المحافظات، وكلها جهات تتعامل بالسلب مع هذه الأنشطة[1](1).

ارتفاع الأعباء الضريبية: قد تكون الأعباء الضريبية سببا يدفع الأفراد إلى تحويل بعضانشطتهم إلى الاقتصاد غير الرسمي،حيث تؤدي الاعباء الضريبية إلى زيادة انتشار هذه الانشطة، اما بعدم تسجيل النشاط كليا، او بتهرب الانشطة المسجلة بإخفاء جانب من معاملاتهم ودخولهم عند كتابة الإقرار الضريبي ، أو بتفضيل اجراء المعاملات من خلال المقايضة لتجنب الأعباء الضريبية، وكلها صور تدخل ضمن الانشطة غير الرسمية.

ويفسر توجه الأفراد نحو الاقتصاد غير الرسمي وفقا للتحليل الجزئي سببان:

السبب الاول:أن أرباح المنتج تميل إلى الانخفاض مع زيادة مستوى الضريبة لأن المنتج قد يضطر إلى تحمل جانبا من عبء الضريبة ، ويعتمد ذلك على درجة مرونة الطلب الثمنية ، واخفاء النشاط في هذه الحالة يجعل من الضريبة مصدرا جيدا لزيادة دخل كثير من المنتجين والبائعين، بل وقد يمكنهم من زيادة مستوى أعمالهم، وذلك عن طريق منح خصم للمستهلكين يعادل قيمة -أو جزء من- الضريبة.

السبب الثاني: وهو حالة اقتران زيادة الأعباء الضريبية بالتضخم ، حيث تمثل العلاقة التبادلية بين التضخم وارتفاع مستوياتالضريبة على الدخل عاملا إضافيا يؤدى إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، فعندما تزداد الدخول الاسمية مع ارتفاع معدلات التضخم ينتقل دافعوا الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل ، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من أن الدخل القابل للتصرف بعد فرض الضريبة قد ينخفض من الناحية الحقيقية بفعل التضخم ، مما يدفعهم لإخفاء أنشطتهم حتي يتجنبوا انخفاض مستويات المعيشة الناجمة عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة في ذات الوقت.

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو "هل يؤدى تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الانشطة الاقتصادية غير الرسمية؟" نعتقد أن الاجابة تكون بالنفي

١ انظر، تقرير التنمية المحلية البشرية الصادر عن وزارة التنمية المحلية ومعهد التخطيط القومي بوزارة التخطيط ٢٠١٥، ص٧.

، لأن تخفيض معدلات الضريبة لا يعنى بالضرورة القضاء على هذه الانشطة، ذلك أن أصحاب هذه الأنشطة يتمتعون بمعدل ضريبة فعلى يساوى صفر، وبالتالي فان تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في إظهار انشطتهم ودمجها في الاقتصاد الرسمي،غير انه على أحسن تقدير يمكن تخيل أن تخفيض الأعباء الضريبية سوف يقلل من الحافز لدي الأفراد في الدخول إلى الاقتصاد غير الرسمي ، ويرتبط بهذا الحافز للحد من الدخول في الاقتصاد غير الرسمي شعور الأفراد بالرضا عن السياسات والبرامج الحكومية التي تقدم لهم ، وأن هناك منافع ملموسة تعود عليهم عند انفاق الدولة للحصيلة الضريبية .

المطلب الثاني

الأثار الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي في مصر

يمثل الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية شديدة التعقيد ، وبالتالي فهو ليس مجرد حالة من غياب تطبيق القانون وتسجيل المعاملات لدي الدولة، بقدر ما انه يكشف عن نمط معين من تداول القيم الاقتصادية ، وممارسة النشاط الاقتصادي استنادا إلى قواعد غير تلك التي تضعها الدولة وتطبقها ، الأمر الذي يجعل البعض يري أن للاقتصاد غير الرسمي آثاراً سلبية على الحياة الاقتصادية من ناحيتين وهما، آثاره على الاقتصاد الجزئي من ناحية ، وتتجلى هذه الآثار في توزيع الدخول وتخصيص الموارد ،وحجم الانتاجية ، وجودة المنتجات ، ومن ناحية اخري اثاره على الاقتصاد الكلي ، حيث تظهر هذه الآثار جلية في الحصيلة الضريبية ، والسياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ومستوي الأثمان ،ومصداقية البيانات والاحصاءات الرسمية ، في حين يري البعض أن هناك بعض الأثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي ، وهو ما سنعرض له فيما يلي .

اولا: الآثار الاقتصادية الجزئية للاقتصاد غير الرسمي

الأثر على توزيع الدخول: يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على توزيع الدخول من خلال التهرب من اعباء ونفقات النشاط الرسمي والتي تتمثل في (المدفوعات الضريبية – نفقات الترخيص والتسجيل - اشتراكات العمال التأمينية - مستحقاتهم العادلة)، وهوما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول بطريقة عشوائية ، لأنه يؤدي إلى الإضرار بالمكلفين بهذه الاعباء ، مما يخل بفكرة العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة

مقابل الحصول على نفس الخدمات العامة ، وقد يدفع هذا التهرب بالدولة إلى زيادة هذه الآعباء ، إما برفع سعر الضريبة أو فرض ضرائب جديدة، أو رفع نفقات الترخيص والتسجيل على الأنشطة الرسمية ،وهو ما يؤدي إلى اعادة توزيع الدخل في غير صالح أصحاب الأنشطة الرسمية بانخفاض دخولهم الحقيقية ،بينما يصب في صالح اصحاب الأنشطة غير الرسمية غير المكلفين بهذه الاعباء ، والتي تزيد من دخولهم الحقيقية ، خاصة اذا ما قترن الأمر بظهور حالة من التضخم في الاقتصاد ، فضلا عما يترتب عن ذلك من إضعاف الموقف التنافسي للمؤسسات الرسمية من خلال حرمانها من دخول شرعية ، ويؤدي كل هذا إلى الإخلال بقاعدة التوزيع العادل للدخول[1].

الأثر على تخصيص الموارد: ان عدم خضوع دخول الاقتصاد غير الرسمي لأعباء النشاط الرسمي السابق الإشارة اليها يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد ، بحيث تتجه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي، من اجل التهرب من اعباء ونفقات هذه الانشطة ، ويستمر ذلك إلى أن يحدث اختلاف بين العائد في الاقتصادين ،وتكون المنافسة بينهما غير عادلة ،ويصبح الاقتصاد غير الرسمي مستقطبا لأكبر قدر من الموارد ، مما يؤدي إلى تعديل اسلوب استخدام عناصر الانتاج ،لأن نفقات عناصر الإنتاج في الاقتصاد غير الرسمي سوف تكون لها ميزة تنافسية عن مثيلتها في الاقتصاد الرسمي بسبب عدم خضوعها لأعباء الدخول في الاقتصاد الرسمي ،وهوما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحويل الموارد الاقتصادية من أنشطة رسمية ذات كفاءة اعلي إلى أنشطة اقتصادية غير رسمية ذات كفاءة أقل ، تحقيقا لوضع اقتصادي افضل من وجهة نظر صاحب النشاط ، مما يخفض الكفاءة الاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد في الاقتصاد عموما[2].

الأثر على الإنتاجية: إن معظم الوحدات الاقتصادية غير الرسمية لا تتمتع بحقوق ملكية مأمونة، مما يحرمها من فرصة الحصول على رأس المال والائتمان علي السواء، فضلا عن ان فرصتها للوصول للأسواق الرسمية محدودة او منعدمة، كما انها تفتقر إلى الوصول إلى الحجم اللازم الذي يمكنها من استغلال وفورات الحجم ، فضلا

١ - عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي ،التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود ، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،٢٠٠٦، ص١٨٠.
٢ فريدريك شنايدر ، الاختباء وراء الظل ، مرجع سابق ، ص٦.
انظر ايضا:
- عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، مرجع سابق، ص ١٨٤.
- رشيدة حمود، استراتيجية ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، مرجع سابق ، ص١٤٢.

عن انها تعتمد على أيدي عامله غير ماهرة ورخيصة الأجر مع ضعف الاستفادة من التكنولوجيا، كل هذه الخصائص للأنشطة غير الرسمية توقعها في دوامة من الانتاجية المنخفضة.

الأثرعلي جودة المنتجات : إن جودة مخرجات عملية الإنتاج هي جوهر المنافسة بين الوحدات الاقتصادية ، ويساهم في خلق هذه الجودة ، استخدام الايدي العاملة المتخصصة والماهرة ، وكذلك إدخال تكنولوجيا الإنتاج المتطورة ، والعمل وفق معايير ومقاييس الجودة المعترف بها من قبل هيئات رقابة الجودة على المنتجات ، بتطبيق هذه المعايير على منتجات المنشآت الانتاجية أو الخدمية في الاقتصاد غير الرسمي نجد ان هناك صعوبة في مدي معرفة مدي التزام هذه المنشآت بمعايير الجودة ،لأنها لا تخضع للرقابة أو التفتيش من قبل الجهات الحكومية المعنية بالرقابة على جودة المنتجات ، وهو ما يعرض حياة المستهلكين للخطر، سيما إذا كانت منتجات لسلع تتعلق بصحة الانسان وسلامته .

ثانيا: الأثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد غير الرسمي

الأثرعلي الحصيلة الضريبية : ان من أهم الأثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الكلي هو حرمان الدولة من أهم مصدر من مصادر ايراداتها وهو تحصيل الضرائب من المؤسسات والمنشآت الاقتصادية ، إما بما تخفيه المنشآت الرسمية من دخولها وحجم نشاطها الحقيقي المكون للوعاء الضريبي عن طريق التهرب الضريبي أو بعدم خضوع الأنشطة ابتداء للضرائب لخروج هذه الأنشطة من الاقتصاد الرسمي وعدم التزامها بأعباء ضريبية ، وعندما يكون حجم الإقتصاد غير الرسمي معتبرا في الاقتصاد المصري ، حيث تصل نسبته نحو ٦٠٪إلى ٧٠٪ من حجم النشاط الاقتصادي ، فانه يؤدي إلى فقدان معتبر ايضا في الحصيلة الضريبية للدولة، حيث تشير الاحصاءات إلى ان الدولة تفقد نحو ٥٥٠ مليار جنيه من الحصيلة الضريبية بسبب الاقتصاد غير الرسمي [(١)]، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض الايرادات العامة للدولة، ومن ثم زيادة نسبة عجز الموازنة العامة ، على نحو يدفع الدولة إلى فرض مزيد من الضرائب الجديدة أو رفع سعر الضرائب القائمة لتعويض هذا الفقد .

١ احصاءات البنك المركزي المصري ٢٠١٧ .

الأثر علي سياسات الاستقرار الاقتصادي : إن تنامي الاقتصاد غير الرسمي في مصر على النحو الذي عرضنا له في المبحث الأول من هذا الفصل ،حيث بلغت نسبته نحو ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من حجم الاقتصاد المصري ، قد يؤدي إلى فشل السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ويعزي ذلك إلى حصول صناع القرار على معلومات غير دقيقة عن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية ، والتي يتم الاعتماد عليها في وضع السياسات الاقتصادية، مثل معدلات النمو الاقتصادي ، معدلات البطالة ، معدلات التضخم ، ميزان المدفوعات ، الانفاق العام ، حجم وتوزيع الدخل ... الخ ، ويزيد الأمر خطورة اذا كانت نسبة الاقتصاد غير الرسمي تفوق الاقتصاد الرسمي في الاقتصاد الكلي [١].

الأثر علي السياسة النقدية والأئتمان : يؤدي انتشار الاقتصاد غير الرسمي وتناميه في الاقتصاد الكلي إلى زيادة احتفاظ الأفراد بالنقود السائلة لأغراض اجراء المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي ، نظرا للصعوبة الحصول على التمويل البنكي بشكل رسمي ، وعدم القدرة على التداول بالأشكال الأخرى للنقود ، مما يجعل الطلب على النقود غير حساس للتغيرات التي تحدث في معدلات سعر الفائدة ،وهو ما يجعل مرونة الطلب على النقود في علاقتها بمعدلات سعر الفائدة اقل مرونة في الاقتصاد ككل ، فضلا عما تؤديه الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد غير الرسمي من تأثير على السياسة النقدية للدولة ، حيث لا تظهر هذه الكتلة النقدية عند تحليل ودراسة السوق النقدية ، ويعتمد فقط على ما هو موجود من احتياطي لدى البنوك والنقود المتداولة في الاقتصاد الرسمي .

كما يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى تشوه الأثمان المحلية، بحيث تميل أثمان منتجات الاقتصاد غير الرسمي إلى الزيادة بمعدلات منخفضة عن مثيلتها في الاقتصاد الرسمي ،نظرا لما تتحمله الوحدات الاقتصادية الرسمية من أعباء ضريبية ومدفوعات ادارية ونفقات انتاجية ، بينما لا تتحمل وحدات الاقتصاد غير الرسمي اي من هذه الأعباء مما ينعكس بشكل واضح على أثمان المنتجات في كلا الاقتصادين ،وهو ما يؤثر على حجم الطلب ومن ثم حجم الأرباح للمنتجين ، سيما اذا اقترن ذلك بانخفاض دخول الأفراد في المجتمع ، وهو ما يجعل مستوي الأثمان السائدة في السوق لا تعبر عن الأثمان الحقيقية للمنتجات في الاقتصاد .

١ عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، مرجع سابق ص١٦٥.

ثالثا: بعض الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي

ان معظم الدراسات التي تناولت اثار الاقتصاد غير الرسمي قد ركزت على آثاره السلبية ، غير أن البعض يري أن للاقتصاد غير الرسمي بعض المزايا والأثار الايجابية ، خاصة في فترات الانكماش والأزمات الاقتصادية ، وذلك من خلال دوره في التشغيل والحد من البطالة ، وزيادة دخول الأفراد بما فيهم العاملين بالاقتصاد الرسمي خاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية ،كما انه يساهم في تامين وتوفير بعض المنتجات والاحتياجات للأفراد بأثمان منخفضة ،ولاسيما في ظل ارتفاع معدلات التضخم ، وسنعرض فيما يلي لبعض هذه الأثار بشيء من التفصيل .

١- دوره في التشغيل : بلغ معدل البطالة الإجمالي في مصر نحو ١٢,٧٪ من إجمالي قـوة العمـل عام ٢٠١٧ في الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة) ،وأن ٢٧,٣٪ من معدل البطالة تكون بين الشباب (١٥- ٢٩ سنة)[١][١]،يساهم الاقتصاد غير الرسمي في مصر في خلق وظائف جديدة ، حيث تشير الإحصاءات إلى أن معظم العمالة التي لحقت بالقطاع الخاص قد انضمت إلى القطاع غير المنظم أو غير الرسمي، والذى أصبح يستوعب نحو ٤٦,٣ ٪ من أجمالي المشتغلين ، فالاقتصاد غير الرسمي يضم شرائح عريضة ممن لا يجدون عملا في القطاع الرسمي، ولا يجدون لهم مكان عمل إلا بالشارع كالباعة الجائلين وعمال التراحيل.

ولم يعد الاقتصاد غير الرسمي يستوعب العمالة الإضافية التي لا تجد مكانا لها بالسوق النظامية كما كان سائدا من قبل، بل أصبحت هذه العمالة تتجه مباشرة إلى هذه السوق ، اذ تشير الإحصاءات الى ان ٩١٪ ممن يعملون عملا متقطعا و٧٨,٨٪ ممن يعملون عملا موسميا و٣٦,٨٪ ممن يعملون عملا دائما هم من العاملين بهذا الاقتصاد[٢][٢]، كما ذكر التقرير الصادر عن البنك الدولي عن العمالة غير الرسمية في مصر انها لم تعد قاصرة على المنشآت غير المنظمة ، بل إن نسبة العمالة غير الرسمية في الشركات الرسمية بلغت نحو ٤٨ ٪ من العاملين بالاقتصاد الرسمي[٣][٣].

كما أن الاقتصاد غير الرسمي يوفر وظائف لقطاعات جديدة من الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا وكذلك المنتقلين من الريف إلى المدينة والعائدين من الخارج ، وقد ظهر دور الاقتصاد غير الرسمي في الأزمة الاقتصادية التي مرت بها

١ تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن البطالة في مصر ٢٠١٧.
٢ د. عبد الفتاح الجبالي سـوق العمـل المصري، مؤشـرات ودلالات ، مرجع سابق ص٢٢.
٣ تقرير البنك الدول عن العمالة غير الرسمية في مصر٢٠١٤ ويمكن الرجوع في ذلك إلى موقع www.rawaich.org

مصر في الأحداث التي أعقبت الثورات (٢٥ يناير -٣١ يونيو)، والتي أدت إلى توقف العديد من الأنشطة اهمها النشاط السياحي وخروج بعض الاستثمارات[١][٤] ، وزيادة أعداد البطالة ، وهو ما أظهر أن القطاع غير الرسمي له دور ايجابي في التشغيل والمساهمة في الحد من ازمة البطالة .

غير أننا نري أنه وبالرغم من الدور الذي يقوم به الاقتصاد غير الرسمي في التشغيل الا انه يؤدي إلى الإخلال بالقواعد المنظمة لسوق العمل لما يخلفه من اثار سلبية تتمثل في غياب امن وسلامة العاملين به ، وكذا غياب الحماية الاجتماعية والقانونية لهم، إضافة إلى ذلك فان الاقتصاد غير الرسمي لا توجد به عمالة مدربة ومؤهلة حسب متطلبات المستثمرين، فضلا عن فقدان الثقة بين أصحاب العمل والعمال ، نتيجة النظرة السلبية من الأول للثاني ، وبالطبع كل هذه التحديات تزيد من مساوئ العمل بالاقتصاد غير الرسمي.

دوره في زيادة دخول الافراد وتأمين بعض احتياجاتهم : يقوم الاقتصاد غير الرسمي بدور واضح في فترات الانكماش والأزمات الاقتصادية ، حيث أن له القدرة على تجنب بعض الأثار الناجمة عن الاجراءات التنظيمية منها الحد من الأجور وانخفاض الدخل ، بسبب ما يوفره من دخول لمعدومي الدخل او تحسين الدخل لذوي الدخول المنخفضة ، وبالتالي يحقق آثاراً توزيعية موجبة من خلال تحسين دخول الأفراد ،وهو ما يؤدي إلى الحد من فجوة الفروق في الدخل[٢][١] ، وقد ظهر ذلك جلياً في مصر خلال فترة الاضطراب السياسي عقب ثورة ٢٥ يناير، حيث كثرة اضراب العاملين بالقطاع الصناعي وغلق بعض المصانع ، وكذلك بعد صدور قرار البنك المركزي بتحرير سعر صرف الجنيه المصري وما ترتب على ذلك من ارتفاع معدلات أثمان السلع والخدمات ولاسيما المستوردة منها ، كما أن الأفراد بإمكانهم توفير بعض احتياجاتهم اليومية من الأنشطة غير الرسمية كما هو الحال في الحرف التقليدية وبعض الصناعات المنزلية خاصة الغذائية منها .

١ حيث اوضحت دراسة لمعهد التخطيط القومي عام ٢٠١١ أن خسائر الاقتصاد المصري عقب ثورة ٢٥ يناير وصلت نحو ٣٧ مليار دولار، بسبب توقف عدد كبير من الشركات والمشروعات ،والتي نجم عنها خسائر تقدر تراوحت ما بين ١٠ إلى ٢٠ مليار دولار ،كما تراجع النشاط السياحي بنسبة ٨٠٪بخسائر قدرد ٤٠ مليار دولار

٢ رشيدة حمودة ، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص١٤٧.

خلاصة

خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل كياناً ضخماً في بنية الاقتصاد المصري وينتشر في كافة قطاعاته ،وتتباين أشكاله (مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر- حرف تقليدية – اسواق عشوائية – تجارة الكترونية – عقارات غير مسجلة) ،وقد بلغت حجم هذه الأنشطة نسبة تتراوح بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من حجم النشاط الاقتصادي في مصر تتركز معظمها في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بنسبة تصل إلى نحو ٨٢ ٪ من هذه الأنشطة غير الرسمية ، كما أشارت البيانات إلي ان التعاملات السنوية للقطاع غير الرسمي في مصر قد تجاوزت نحو٢,٢ تريليون جنيه، وفقا لآخر إحصائيات البنك الدولي ،وأن تزايد نمو وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في مصر يرجع إلى وجود خلل في هيكل سوق العمل وانتشار البطالة ، وضعف البيئة التنظيمية والتشريعية ،بسبب انتشار البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والرقابة على الأسواق ، فضلا عن ارتفاع معدلات الضريبة .

كما انتهت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي وإن كان له بعض الأثار الايجابية في التشغيل من وجهة نظر البعض ؛ الا ان العديد من الدراسات أكدت انه يؤدي إلى الاخلال بالقواعد المنظمة لسوق العمل لما يخلفه من اثار سلبية تتمثل في غياب أمن وسلامة العاملين به ، وكذا غياب الحماية الاجتماعية والقانونية لهم ، فضلا عن فقدان الثقة بين أصحاب العمل والعمال نتيجة النظرة السلبية من الأول للثاني، أما عن الأثار الاقتصادية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر، فقد انتهت الدراسة ان لها العديد من الأثار السلبية على الاقتصاد المصري بشقيه (الجزئي- والكلي) ،على مستوي الاقتصاد الجزئي يؤدي إلى اعادة توزيع الدخول بطريقة عشوائية ، بما يخل بفكرة العدالة في التوزيع ،وعدم الاستخدام الأكفأ للموارد، وضعف الإنتاجية وجودة المنتجات ،اما على مستوي الاقتصاد الكلي فإنه يمارس آثاراً سلبية على الحصيلة الضريبية ، وسياسات الاستقرار الاقتصادي ،والسياسة النقدية والأثمان .

وبعد ان استعرضت الدراسة في هذا المبحث وضعية الاقتصاد غير الرسمي في مصر من حيث بيان حجمه وأثاره، فان السؤال التالي الذي يطرح نفسه يكون عن – ماهي الكيفية التي تتعامل بها الدولة مع الاقتصاد غير الرسمي؟، اي ماهي الاجراءات التي اتخذتها مصر للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، والهدف منها ؟.وهل هذه الاجراءات قد حققت الأهداف المرجوة منها للتحول نحو الرسمية -أملاً؟ والاجابة على هذا التساؤل تكون بالتحقق من صحة الفرضية التالية وهي "من الممكن صياغة استراتيجية متكاملة الأبعاد (تنظيمية – تشريعية - اقتصادية) تحفز اصحاب المشروعات على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي» وهوما تهدف اليه الدراسة في المبحث التالي.

المبحث الثالث

التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر

في سياق المرحلة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد المصري، والتي أصبح في أمس الحاجة إلى الاستفادة من كافة الأنشطة الاقتصادية التي تتم بداخله، لاسيما الانشطة غير الرسمية، فقد بات الاهتمام بهذه الانشطة والتعامل معها أمراً تحتمه طبيعة المرحلة الحالية ، خاصة إذا كانت هذه الأنشطة في كثير من الأحوال اصبحت تفوق في نموها الأنشطة الاقتصادية الرسمية. وأضحي البحث عن رؤية جديدة للتعامل معها في الاقتصاد المصري ضرورة اقتصادية.

ويري الباحث أنه قبل عرض الاستراتيجية المقترحة للتعامل مع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مصر ، يجد انه من الضروزي إلقاء الضوء على الاجراءات التي اتبعتها الدولة في تعاملها مع الاقتصاد غير الرسمي بغية ادماجة في الاقتصاد الرسمي ، وتقييم تلك الاجراءات، ثم يلي ذلك عرض الرؤية المقترحة، لذلك سوف يكون تناولنا لهذا المبحث في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: اجراءات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

المطلب الثاني: رؤية مقترحة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

المطلب الأول

اجراءات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر

من خلا ل نتائج الدارسات التي أعدها المركزالمصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع معهد الحرية والديمقراطية ، ومشروع التمكين القانوني لفقراء في مصر ، ودراسات مركز المشروعات الخاصة ، تمثلت المبادرات والاجراءات التي تعاملت بها الدولة مع الاقتصاد غير الرسمي فيما يلي: -

أولا: جهود منظمات المجتمع المدني

في ظل تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وما ترتب عليه من تقليص الانفاق على الخدمات العامة من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية، تنامي دور منظمات المجتمع المدني باعتبارها آلية مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

خاصة بعد طرح فكرة الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل دعم عملية التنمية، لذلك فقد قدمت منظمات المجتمع جهودا تدعم دور الدولة في عملية تحول الوحدات الاقتصادية غير الرسمية إلى القطاع الرسمي، في دمج الوحدات الاقتصادية غير الرسمية.

وتعتبر الجمعيات الأهلية[1] من أهم منظمات المجتمع المدني في مصر، وتمثل الجزء الأكبر من مكوناتها حيث بلغ عددها نحو ٤٧,٥٨٠ جمعية وفقا لإحصائيات ٢٠١٧، وتعد حلقة الوصل بين أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والجهات التمويلية خاصة الصندوق الاجتماعي للتنمية لامدادهم بالقروض.

ويتمثل الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في المساهمة في عملية تحول الوحدات الاقتصادية غير الرسمية نحو الاقتصاد الرسمي فيما يلي:

التمويل : فقد خول القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والخاص بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في المادة الثالثة منه « للجمعيات الأهلية الحق في تمويل المشروعات المتناهية الصغر ، وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية ، وذلك من خلال تأسيس أو المساهمة في رؤوس أموال شركات التمويل متناهية الصغر » ،كما أتاح القانون للجمعيات والمؤسسات المالية تحديد تكلفة التمويل الذي تقدمه لعملائها دون التقيد بالحدود الواردة في أي قانون آخر حيث يعتبر ذلك حافزا لتلك المشروعات في الحصول على التمويل اللازم لها بيسر وسهولة ، حيث تكون الجمعيات أكثر مرونة في منح القروض بالمقارنة بالأجهزة الحكومية الأخرى ، وهو الأمر الذي يشجع هذه الوحدات للتحول نحو رسمية النشاط .

التدريب : إن معظم المشروعات غير الرسمية تعاني من العمالة غير الماهرة والتي لم تتلق قدرا من التدريب، وهو الأمر الذي شجع على استمرارها في القطاع غير الرسمي، لذلك كانت هناك حاجة إلى تقديم برامج تدريبية لهذه العمالة لتؤهلها للاندماج في الاقتصاد الرسمي، ومن ثم يشكل التدريب أحد الآليات التي تساعد في الحد من انتشار الوحدات غير الرسمية والتحول نحو الرسمية، الأمر الذي دفع الجمعيات الأهلية نحو الاهتمام بالتدريب وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بما يلي: -

١ تشير البيانات إلى أن الجمعيات التي تعمل في مجال تنمية المجتمعات المحلية يبلغ نحو (١٧٢٤٧ جمعية) بواقع ٣٦,٢٠٣% من إجمالي الجمعيات لعام ٢٠١٧

المساهمة مع الدولة في إنشاء مراكز تدريب للأيدي العاملة.

الاسهام في إنشاء مدارس صناعية تتوافق مع احتياجات سوق العمل.

توفير دورات وبعثات تعليمية وتدريبية للشباب بالخارج.

التوعية: إن التوعية بأهمية رسمية النشاط تعد أحد أهم الإجراءات الداعمة للتحول نحو الرسمية، وذلك لضمان حقوق الملكية الناجمة عن ممارسة النشاط، لذلك كان للجمعيات الأهلية دور بارز في توعية مالكي المنشأة الصغيرة ومتناهية الصغر بضرورة التحول إلى الرسمية لضمان حقوق الملكية وما يترتب على ذلك من حماية منتجاتها من الغش والتقليد والتزوير، هذا بالإضافة إلى ما قامت به الجمعيات من دور تنسيقي مع الجهات الحكومية المختصة لتقليص الإجراءات الخاصة باستخراج التراخيص وتسجيل الملكية.

التعليم :تشير الإحصاءات أن نحو ٥٦٪ من أصحاب الوحدات الاقتصادية غير الرسمية حصلوا على تعليم أقل من الاعدادي ، ونحو ٣٢٪ منهم بدون تعليم، وبسبب الانتشار الواسع للجمعيات الأهلية فان قدرتها على تقديم الخدمة التعليمية والتدريبية لهذه الفئات يكون أفضل، لذلك فقد قامت الجمعيات بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم – القطاع الفني – للتوسع في انشاء مدارس فنية وتدريب مهني لرفع المستوي المهني والتدريبي لأصحاب الوحدات غير الرسمية، بما يساعد على الانضمام للقطاع الرسمي.

ثانيا: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية

يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية[١][٢] من أهم آليات الدولة لدعم وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ، من خلال الدور التنسيقي الذي يقوم به مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، من اجل مساعدة الشباب والفئات الفقيرة في المجتمع وذلك للتخفيف من معدلات البطالة والفقر في المجتمع المصري ،وتشير الإحصاءات[٢][١] إلى أن الصندوق قام بضخ تمويلات تقدر بحوالي٤٫٣ مليار جنيه لتنفيذ العديد من المشروعات عام ٢٠١٦، ارتفعت إلى نحو ٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

١ أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بهدف تشغيل الشباب والوصول للفئات الفقيرة المهمشة، وتم في إطار ذلك انشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالقرار الجمهوري رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٩٩ ليعمل تحت مظلة الصندوق ووفقا لذلك صدر اول قانون لتنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤.

٢ قاعدة بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية على موقع الانترنت https://ar.wikipedia.org/wiki

وقد اتخذ الصندوق مجموعة من الاجراءات في سبيل دمج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي ، وذلك خلال مجموعة إجراءات أهمها ما يلي[1][2]:

دعم تحول القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال ٣٢ وحدة شباك واحد بالمحافظات لتبسيط وتيسير الاجراءات واستصدار التراخيص والموافقات اللازمة لبدء عمل المشروعات من خلال ممثل الضرائب السجل التجاري ، التأمينات الاجتماعية التراخيص،التنظيم،البيئة، الأمن الصناعي، من خلال آلية عمل واحدة ودليل تشغيل معتمد من الادارة العليا للصندوق لتنظيم عمل وحدات الشباك الواحد.

مراجعة قوانين الضرائب والتأمينات الاجتماعية والرسوم والأعباء الأخرى المحملة على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي يمكن أن تشجع على التحول للاقتصاد الرسمي

التأكيد على اهمية التدريب المهني لأصحاب المشروعات

توفير أماكن لإقامة أسواق اليوم الواحد لمشروعات القطاع غير الرسمي

التنسيق مع وزارة المالية والبنك الأهلي لتسهيل منح الائتمان وتقليص الاجراءات المتبعة للحصول على الائتمان.

بالرغم من هذه الجهود التي بذلها الصندوق الاجتماعي للتنمية إلا أنه لم يقم بالدور المنوط به في معاونة الشباب، أو تحفيز المشروعات للتحول نحو الرسمية ويرجع ذلك إلى أسباب منها ما يلي:-

ضيق نطاق التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي لا تكفي الا لتسد رمق الفقراء وتوظيف العاطلين عن العمل، فضلاً عن ان الضمانات التي تفرضها البنوك كشرط للتمويل نتيجة عدم توافر متطلبات الائتمان لدي أصحاب الاعمال الصغيرة والمتوسطة أدي إلى تعثر غالبية من حصلوا على القروض بسبب ما تتضمنه من شروط مجحفة تتمثل في ارتفاع سعر الفائدة.

ضعف البحث والتطوير والابتكار، وعدم الربط بين الجهات البحثية والعلمية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مجالات التصميم والتصنيع والتسويق، وضعف تطوير نمط إدارتها التقليدي، وعدم وجود مرجعات للداخلين الجدد في المجال للأخذ بأيديهم للتعرف على الأنشطة الموجودة، والأنشطة التي تشبع السوق بها.

---

١ معهد التخطيط القومي، الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مص، مرجع سابق، ص ١٢٥.

غياب الدراسات المسبقة لنشاط المشروعات وضعف تكاملها، والتركيز على الاهتمام بالعمليات الإنتاجية بدرجة أكبر من الجوانب الخدمية والتعبئة والتغليف والتسويق وحتى الجودة والالتزام بالمواصفات والمقاييس؛ فلم نجد معرضا للتكامل بين الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية ولو على مستوى المحافظات او الدولة.

عدم وجود بحوث للتسويق وذلك نظرا لان مالك هذه المشروعات غالبا ما يكون شخصاً واحداً او عائلة واحدة غير مؤهلين لإدراك اهمية ابحاث التسويق ومتطلبات العملاء ومن ثم إهمالهم دوافع المستهلك.

نقص الوعي حول مفهوم واهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية، وعدم التمييز بين ما يقوم به ودور الجمعيات الخيرية، ولاسيما في عملية منح القروض.

ثالثا: انشاء وحدة تنظيم التمويل للمشروعات متناهية الصغر وفق القانون رقم ١٤١ رقم لسنة٢٠١٤.

صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٤١ لسنة[١][١]٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر عن طريق الهيئة العامة للرقابة المالية ،كأحد المبادرات التي تقدمها الدولة في تعاملها مع الاقتصاد غير الرسمي، بغية تقديم الحلول لمشكلات التمويل التي تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ويقصد بالتمويل متناهي الصغر « كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية في المجالات وبالقيمة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة » ويعتبر التمويل متناهي الصغر وسيلة رئيسية من وسائل تشجيع مساهمة الفئات محدودة الدخل في النشاط الاقتصادي، فالوصول الى وسائل تمويلية مختلفة للأفراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر يسهم في الحد من البطالة والمساهمة في تحسين دخول الأسر الأكثر فقرا، ويحقق أثراً إيجابياً على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي. .

وفي سبيل قيام الهيئة بالتنظيم والرقابة على التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر قامت بإنشاء وحدة للرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر[٢][٢]، وتختص بالتنظيم والرقابة ومتابعة نشاط الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتقوم هذه الوحدة بعدة مهام أهمها ما يلي:-

وضع شروط الحصول على ترخيص، وقواعد ومعايير مزاولة النشاط والتفتيش والرقابة عليه.

١) الجريدة الرسمية العدد ٤٦ لسنة ٢٠١٤.

٢هي وحدة مستقلة ذات طابع خاص من شأة بالهيئة العامة للرقابة المالية ولها مجلس أمناء ممثل فيه الوزارات والجهات المعنية وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١٤.

وضع آليات لحماية المتعاملين وضوابط مساهمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في شركات التمويل متناهي الصغر.

إعداد قاعدة بيانات محدثة تشمل البيانات والمعلومات عن نشاط لتمويل متناهي الصغر وأداء الجمعيات والمؤسساتا لأهلية.

تبنى مبادرات التوعية بنشاط التمويل متناهي الصغر وإصدار النشرات.

دعم برامج التدريب وتنمية المهارات للعاملين في مجال التمويل متناهي الصغر.

متابعة أداء وممارسات الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر والتحقق من التزامها بأحكام القانون والقواعد والضوابط والمعايير التي تضعها الوحدة لممارسة النشاط معا لترخيص لبعض الجمعيات بتقديم التمويل المتناهي الصغر.

غير انه ورغم وجود هذه الوحدة فإنها لم تحقق الأهداف المنوطة بها خاصة فيما يتعلق بتحفيز المشروعات للانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، لأنها اعتبرت عملية تيسير منحا لقروض والتمويل المسار الوحيد الذي تسعي من خلاله لتحفيز المنشآت على التسجيل، فضلا عن أنها مع محاولات تبسيط عملية التسجيل والتوسع في نظام الشباك الواحد وفق تعديلات قانون الاستثمار الأخيرة لعام ٢٠١٤ لم تستطع حل مشاكل التراخيص والتسجيل ، أضف إلى ذلك انها لم تنجح في تقديم حلول ل لمشكلات التمويل متناهي الصغر للأسباب الاتية: -

تعدد جهات التمويل متناهي الصغروعدم وجود تنسيق بينهم.

ترك مسألة إدارة مخاطر التمويل مسؤولية كجمعية وشركة مرخصلها بالعمل في مجال التمويل متناهي الصغر.

الخلط في مفهوم التمويل المتناهي الصغر، وعدم التمييز بينه وبين ما تقدمه الجمعيات الأهلية من تمويل متناهي الصغر ومساعدات اجتماعية.

نقص الوعي حول التمويل متناهي الصغر لدى الفئات المستهدفة.

نقص التمويل المتاح لمؤسسات التمويل متناهي الصغر وعدم اهتمام البنوك بقطاع التمويل المتناهي الصغر.

رابعا: انشاء الحضانات التكنولوجية بقانون الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤.

يعد انشاء حضانات تكنولوجية من ضمن الحوافز التي وردت في قانون الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وتضطلع هذه الحضانات بتقديم تدريب فعلى للمشروعات

الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة . بالإضافة إلى تقديم بعض الأدوات الإنتاجية المدعومة للمقبولين بعد اجتياز عدد كبير من الاختبارات وبعد قبول فكرة المشروع الخاص بهم في الحضانات التكنولوجية.

وتقدم الحضانات هذه الخدمات من خلال مراكز التدريب والتي لا يتخطى عددها ١٦ مركزاً على مستوى الجمهورية، ١٤ مركزاً منها في القاهرة وحدها ، ومركزاً واحداً في دمياط لصناعة الأثاث ومركزاً أخيراً في المنيا للصناعات الغذائية . ويتم تمويل هذه الحضانات من الموازنة العامة للدولة من خلال وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.

غير أن التركيز على تبسيط اجراءات التسجيل كحافز للانتقال إلى الرسمية ليست هي الوسيلة الأمثل ، لأن هذه الوسيلة قد تؤتي ثمارها في البداية ، ولكن تبقي هناك مشكلات وعقبات اخري تدفع هذه المنشآت إلى الخروج من الرسمية مرة اخري .فتشير دراسة Mullainathan and Schnal في عام ٢٠١٠ إلى أن تيسير اجراءات التسجيل ، أسهم في البداية في تحويل بعض المنشآت غيرالرسمية للرسمية إلا أن الكثير منها لميجدد "رخصته ،أي خرج من الرسمية مرة أخرى، وتشير دراسة Alcazar واخرين في عام ٢٠١٠ إلى أنه في بيروف إن اسهام الدولة بدعم تكلفة اصدارت رخيص العمل لميفد إلا نسبة ١٠ - ١٢ ٪ فقط تسجيل في القطاع الرسمي .

رابعا: دور البنك المركزي [١][١]

قدم البنك المركزي [٢][٢] مجموعة من المبادرات ساهمت إلى حد كبير في تحقيق تنمية قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تمثلت في العديد من المبادرات تهدف إلى دعم تمويل هذه المشروعات منها ما يلي: -

اصدار مبادرة بإعفاء البنوك التي تقدم تمويلا للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي لدي البنك المركزي.

انشاء وحدة متخصصة بالمعهد المصرفي المصري للقيام بتدريب العاملين بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

برامج تمويلية متعددة تتناسب مع كافة الأنشطة بحد أقصى خمس سنوات، بسعر عائد ٥٪ سنويا لتصل إلى ٢٠٪ على مدي ٤ سنوات فترة تنفيذ المبادرة.

١ في تفصيل مبادرة البنك المركزي في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

٢ أصدر محافظ البنك المركزي في ديسمبر ٢٠١٥ قرارا بتخفيف القيود على منح التمويل للمشروعات الصغيرة جدا ومتناهية الصغر والغاء شرط وجود قوائم مالية للمشروعات باعتبار أن معظم هذه المشروعات تعمل في القطاع غير الرسمي بهدف تشجيعها على الاندماج في الاقتصاد الوطني.

وتتميز مبادرة البنك المركزي المصري عن المبادرات والإجراءات السابقة عليها للتشجيع على تحول المنشآت غير الرسمية للانتقال نحو الرسمية ان هذه المبادرة جاءت من رأس السلطة التنفيذية مما يجعلها دفعة قوية من جانب الدولة لهذه المشروعات، غير ان هذه المبادرة ورغم اهميتها إلا إنها لم تحقق الهدف المراد تحقيقه لأسباب منها: -

صعوبة حصول المشروعات على التمويل وعدم الانتفاع بما تقدمه البنوك من تسهيلات لأن عدداً كبيراً من هنها خارج نطاق الرسمية.

صعوبة اجراءات ومتطلبات التمويل بالنسبة لحجم المشروعات نظرا للمخاطر المصاحبة للتمويل من ذلك تقديم الضمانات مقابل منح التسهيلات.

ان ما أصدره البنك المركزي للبنوك فيما يخص تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر كانت مجرد توجيهات غير الزامية، فخصم قيمة الاحتياطي سوف يتوقف على قيمة التمويل وهو أمر متروك تقديره للبنوك.

عدم وصول التمويل لمستحقيه لأن تعريف البنك المركزي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مبالغ فيه[1] ولا يتفق مع حقيقة المشروعات الموجودة التي تعد من نوع من الاعمال التجارية الصغيرة والحرفية والتي غالبا ما يعمل بها اقل من خمسة افراد او اقل، ولن المشروعات متناهية الصغر غالبا ما تكون أعمالاً عائلية ولا يوجد فيها انفصال بين الملكية والإدارة وان صاحب المشروع هو الذي يديره والهدف من الانتاج هو سد احتياجاته الأساسية هو وعائلته.

تقييم الاجراءات والمبادرات المقدمة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

رغم تعدد الجهود والمبادرات التي قدمتها الدولة ومنظمات المجتمع المدني والصندوق الاجتماعي للتنمية في تعاملها مع قضية دمج الاقتصاد غير الرسمي ، وما تم تطبيقه من تحفيز بمعناه الضيق ، لم يكن كبيراً فهي لم تنجح في اقناع العاملين في القطاع غير الرسمي بالانتقال والتحول إلى الرسمية في ممارسة أنشطتهم ،ويعزي ذلك في نظرنا إلى عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي ،بل اقتصر التعامل على مجموعة من الاجراءات والمبادرات المنفصلة التي تعمل على تنظيم السوق الموازية ، ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للحد من مشكلة البطالة والتخفيف من الفقر، لذلك فإن نتائج هذه المبادرات والإجراءات

١ فقد عرف البنك المركزي المشروعات الصغيرة جدا بأنها التي يبدأ حجم اعمالها بمليون جنيه وحجم العمالة فيها أكثر من ١٠ افراد ،ورأس مالها المدفوع اكثر من ٥٠ الف جنيه . كما عرف المشروعات متناهية الصغر بأنها التي تبدأ بحجم اعمال بأقل من مليون جنيه . وحجم العمالة فيها اقل من ١٠ افراد . ورأس مالها المدفوع اقل من ٥٠ الف جنيه .

لازالت غير كافية بالنظر إلى تزايد ونمو الاقتصاد غير الرسمي ، ويمكن تفسير ذلك بمجموعة من الأسباب ، تعد في ذاتها تقييما لهذه الجهود والمبادرات ، اهمها ما يلي :

ان معظم الجهود والمبادرات التي قدمت للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي كانت تحظي بتصور ضيق لمفهوم الرسمية في النشاط الاقتصادي ليقتصر على التسجيل وفرض العقوبات لعدم الامتثال للقانون والملاحقة الضريبية، واهمال الحوافز التي يمكن ان تشجع على الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، الأمر الذي ادي إلى نتائج عكسية زادت من نمو وتزايد هذا القطاع في مصر.

أن كافة الجهود والمبادرات التي قدمت للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر أغفلت تماما تناول موضوع التكلفة والعائد من وجهة نظر صاحب المنشأة، كسبب رئيسي لعدم الانتقال إلى رسمية. عدم وجود إطار مؤسسي واضح يبين المسؤول عن التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي ترتب عليه عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل مع هذا القطاع، مما اوجد حالة من العشوائية وسوء التخطيط والإدارة من جانب الدولة في إدارة ملف دمج القطاع غير الرسمي. عدم وجود تنظيم تشريعي يضع حلول جادة للمشكلات التي تواجه القطاع غير الرسمي خاصة فيما يتعلق بقضية الخروج من السوق بشكل عام أوحالات الإفلاس بشكل خاص، بعيداً عن القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المنظم للشركات ومايحمله تنظيم الخروج من السوق من تعقيد تتحمل أصحاب المنشآت بمسؤوليات وأعباء كبيرة.

وجود أزمة ثقة في التعامل مع الدولة، تتمثل في الشك والريبة وعدم المصداقية فيما تقدمه الدولة لهم من وعود وحوافز حال انتقالهم إلى النشاط الرسمي.

ان المبادرات التي قدمت للتعامل مع هذا الملف من جانب الدولة تفتقد إلى التوازن بين الحوافز التي تشجع على الدخول في القطاع الرسمي والروادع التي تثني على البقاء في القطاع غير الرسمي.

عدم دقة الاحصاءات والمعلومات للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

تلك هي أهم المعوقات التي حالت دون نجاح المبادرات والاجراءات التي اتخذتها الدولة في تعاملها مع الاقتصاد غير الرسمي، والتي توضح أن هذه المبادرات جاءت خالية من استراتيجية واضحة، الأمر الذي دفعنا إلى تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة، في محاولة لتقديم رؤية استراتيجية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وهو ما سنعرض له في المبحث التالي.

المطلب الثاني

رؤية مقترحة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر

إن وضع رؤية استراتيجية للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر تبدأ بالاتفاق على التحديات الرئيسية التي يواجهها هذ القطاع ، والتي كانت سببا رئيسيا في نشوه ، والتعامل مع هذه التحديات يكون من خلال ايجاد بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة تسهل عملية الانتقال إلى الرسمية أو على الأقل تحد من نموه وانتشاره ، فضلا عن خلق نوع من التكامل والتشابك بين المشروعات الاقتصادية الصغيرة ومتناهية الصغر وكذا المتوسطة مع المشروعات الكبرى لتعظيم العائد من ممارسة النشاط ، وذلك من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية الكلية لهذا التكامل ، باتباع سياسات اقتصادية كلية متكاملة ، مما يشجع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وكذا المتوسطة غير الرسمية على الالتزام بالرسمية في ممارسة نشاطها . وفي هذا السياق فقد اعتمدت هذه الرؤية على محورين أساسيين وهما :-

المحور الأول: اصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية

المحور الثاني: تهيئة البيئة الاقتصادية الكلية

ونتناول في هذا المبحث دراسة هذين المحورين على النحو التالي: -

المحور الأول : إصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية

ترتبط العوامل والأسباب التي ساهمت في نشأة الاقتصاد غير الرسمي ونموه بالمراحل الأساسية التي يمر بها المشروع وهذه المراحل هي (ما قبل التأسيس- التأسيس - التشغيل – الخروج) ولعل المعوقات التي تواجه المستثمر في اي مرحلة من هذه المراحل تكون سببا رئيسيا في عدم الدخول أو الاستمرار في الاقتصاد الرسمي.

مرحلة ما قبل التأسيس: إن قرار المستثمر بالدخول إلى القطاع الرسمي يرتبط بأمرين وهما مدي ثقة المستثمر في الدولة وما تقدمه له من حوافز كالخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى والأفكار الاستثمارية من ناحية ، وما يتحمله من تكاليف و ما يتحقق له من عائد حال انضمامه إلى القطاع الرسمي من ناحية اخري ،وهو ما يدعو إلى ان تقوم الاستراتيجية المقترحة على فلسفة تشريعية مناطها إحداث نوع من التوازن بين الحوافز المقدمة لتشجيع المشاركة في المساحة الرسمية في الاقتصاد ، وبين الروادع والعقوبات لمن يخرج بنشاطه عن الإطار الرسمي، دون أن يكون الهدف من رسمية النشاط هو الملاحقة الضريبية.

مرحلة التأسيس: وهي مرحلة تتعلق بتكاليف ومتطلبات رسمية النشاط متمثلة في الخطوات والإجراءات التي يجب أن يقوم بها المستثمر للالتحاق بالقطاع الرسمي من ذلك (التوثيق- استخراج التراخيص-السجل التجاري أو الصناعي -التأمينات. الخ)، ولعل الدراسة قد أوضحت[١][١] ان مصر مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال عام ٢٠١٦ جاءت في الترتيب رقم ٢٨ واستغرقت مدة استخراج التراخيص نحو ٢٤٩ يوم وتقدمت عليها دول منها (المغرب-السعودية-الأردن- الكويت -تونس -الامارات)، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة أن تتضمن الاستراتيجية المقترحة محورا يتعلق بمتطلبات تحسين بيئة الأعمال في مصر.

مرحلة التشغيل: وهي مرحلة تزداد فيها تعاملات المستثمر تعقيدا وتشابكا مع الجهات والهيئات والمصالح الحكومية المختلفة والمتعددة، حيث يتعامل فيها المستثمر مع اكثر من ٢٥ جهة حكومية لاستخراج الموافقات والتصاريح المرتبطة بتشغيل المشروع في مراحله المختلفة -تصنيع-تسويق-محاسبة ضريبية - تأمينات -تصدير-انفاذ العقود ..الخ، حيث تنطوي كل هذه الخطوات على معوقات غاية في التعقيد، حيث جاء ترتيب مصر في مؤشر سهولة الأعمال المرتبطة بتشغيل المشروع في الترتيب رقم متأخر وفق تقرير البنك الدولي [٢][٢]٢٠١٦ وهو ما يزيد من تكلفة المشروع لما يتكبده المستثمر من وقت وجهد ومال، وهو الأمر الذي يدعو إلى أن تتضمن الاستراتيجية المقترحة محورا يتعلق بتبسيط الاجراءات امام المستثمرين في مرحلة التشغيل من خلال كيان مؤسسي يعني بالتعامل مع قضية القطاع غير الرسمي .

مرحلة الخروج: لا تقتصر المشكلات التي تواجه المستثمر على المراحل السابقة فحسب ، بل تواجهه مشكلات أخرى إذا ما إراد الخروج من النشاط وايقافه ، من ذلك -تقديم اقرار التوقف - اقرار الموقف الضريبي - طلبات انهاء التأمينات ومستندات اثبات انهاء النشاط- - تحريات جدية الخروج من النشاط - اجراءات الافلاس اذا كان توقف النشاط للإفلاس والإعسار - اجراءات تصفية النشاط .. الخ، وما يتبع ذلك من تكاليف في الوقت والجهد والمال، وهو ما يدعوا إلى ان تتضمن الرؤية المقترحة محورا يتعلق بتيسير اجراءات الخروج من النشاط.

مما تقدم فإن الاستراتيجية المقترحة تقوم على إصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية من خلال مجموعة من الإجراءات لتحقيق الإصلاح المؤسسي والتشريعي والإداري بهدف تبسيط الاجراءات لتحفيز المستثمر للدخول إلى الرسمية في ممارسة

١ انظر الجدول رقم ٤ ، ترتيب مصر مع بعض البلدان النامية الشبيهة في البيروقراطية غير الكفؤ، ص ٢٢ من البحث
٢ انظر الجدول رقم ٤ ، ترتيب مصر مع بعض البلدان النامية الشبيهة في البيروقراطية غير الكفؤ، ص ٢٢ من البحث

النشاط من ناحية، والقضاء علي المعوقات من ناحية أخري ، تلك المعوقات التي تحول دون الدخول او الاستمرار في القطاع الرسمي.

اولا : الاصلاح التشريعي

إن الأصلاح التشريعي يعد أحد أهم الاجراءات التي تساهم في خلق بيئة تشريعية تشجع على الدخول في القطاع الاقتصادي الرسمي ، بل أنه يعد أولي الخطوات التي يجب ان تقوم بها الدولة نحو التحول إلى الرسمية في النشاط الاقتصادي ، من خلال فلسفة تشريعية تقيم جسور الثقة بين المستثمر والدولة من ناحية ، وتحقق نوعا من التوازن بين الحوافز المقدمة لتشجيع المشاركة في المساحة الرسمية في الاقتصاد ، وبين الروادع والعقوبات لمن يخرج بنشاطه عن الاطار الرسمي من ناحية اخري، دون أن يكون الهدف من رسمية النشاط هو الملاحقة الضريبية، ويمكن تحقيق الاصلاح التشريعي من خلال مجموعة من الاجراءات التشريعية المرتبطة بالحوافز الداعمة للتحول نحو الرسمية النشاط الاقتصادي من مجموعة من الاجراءات منها ما يلي :-

- التدرج التصاعدي في استخدام نظم التحفيز من ذلك (تقديم الأفكار الاستثمارية ودراسات الجدوى للمشروعات -الدعم الفني والتدريب -الخدمات التسويقية – إقامة المعارض . الخ، حتى لمن سيستمر لوقت طويل كغير رسمي، ثم التحفيز لمن يحتاج إلى ميزة ليندمج في الرسمي.

- ربط تقديم الحوافز بمجموعة من الالتزامات على الفئة المستهدفة مثل تسجيل الأبناء في المدارس، واستمرارهم، والتطعيمات ، والمراجعات الطبية. الخ، على أن تزيد الحوافز أو تتناقص، طبقا لتطور النشاط ومدى الالتزام بما سبق.

- استخدام النظم الضريبية ونظم الضمان الاجتماعي كأداة للتحفيز بحيث تتناسب مع التحديات التي تواجهها الجهات التي تتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، لتجعل الرسمية خيارا جاذبا للعاملين في النشاط الاقتصادي.

- التوسع في استخدام الفواتير أو ما بات يعرف ب"الفوترة"، والاهتمام بحماية المستهلك الوسيط وليس النهائي فقط، واستخدام حوافز مثل منح جوائز، ورد جزء من الضريبة، للملتزمين بتقديم الفواتير أو الإصرار على استلامها، وبطبيعة الحال فدور التوعية أساس في كل ما تقدم.

منح اعفاءات ضريبية للمشروعات الراغبة في التحول نحو الرسمية، على أن يتم الربط الضريبي عليهم بعد ذلك بشكل تدريجي.

مراجعة الأنظمة الضريبية القائمة، واستحداث نظام ضريبي مبسط للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بحيث يراعي النظام المستحدث التمييز الضريبي لأصحاب الأعمال غير الرسمية والظروف المحيطة.

تفعيل دور وحدة العدالة الاقتصادية بوزارة المالية لتكون بمثابة معمل لتحديد المشاكل ووضع الاستراتيجيات والسياسات المطلوبة لإنجاح عملية التحول.

المحاسبة الضريبية تتم بصورة دورية، وعدم الانتظار لفترات طويلة تتراكم خلالها الأعباء الضريبية، والاستناد إلى معايير موضوعية في تقدير الضريبة.

مناقشة قوانين الخروج من السوق كأحد العوامل التي تعوق عملية الدخول الرسمي إلى الأسواق، ونقترح في هذا الشأن، ضرورة إيجاد آلية أكثر فعالية للتعامل مع مصلحة الضرائب في حالات الإغلاق الاختياري وبما لا يطيل أمد عملية الخروج، وبما يضمن عدم خوف الممولين من المحاسبة الضريبية.

إجراء تغيير جذري في فلسفة قانون الإدارة المحلية، لتكون المحليات والسلطات المركزية دافعة للاستثمار والنمو، وليست أجهزة للتسلط والكبح على أصحاب الأعمال، وما يتبع ذلك من فساد يتمثل في تقديم الرشوة لاستخراج التراخيص.

تغيير فلسفة أجهزة الرقابة والمتابعة (مثل شرطة المرافق ومباحث التموين) لتكون حامية للالتزام بالمعايير والاشتراطات الرسمية في ممارسة النشاط، وليست أجهزة مداهمات ومطاردات وقتية أو موسمية.

مراجعة نظم التأمينات الاجتماعية، بحيث تصبح جاذبة للقطاع غير الرسمي، من خلال تخفيض حصة صاحب العمل في الاشتراكات التأمينية، واتاحة بدائل تأمينية مرنة.

ثانيا: الإصلاح الاداري

يهدف الاصلاح الإداري إلى تبني مجموعة من الإجراءات الإدارية في تعاملها مع الاقتصاد غير الرسمي، التي تهدف إلى تبسيط الاجراءات والحد من أو إزالة المعوقات التي تواجه المستثمر في كافة المراحل التي يمر بها المشروع، من ذلك ما يلي: -

شباك واحد عابر للتقسيمات الإدارية للدولة ، يعمل بمعايير واحدة ويقدم كل أوراق التسجيل والترخيص ، ويزيل كافة العقبات الادارية التي يمكن ان تحول دون الانضمام للاقتصاد الرسمي.

فتح قنوات تواصل مع القطاع غير الرسمي، والاستماع إلى أصحاب المشروعات غير الرسمية ومعرفة أسباب عدم رغبتهم في تقنين أوضاعهم،حتى يمكن وضع الحلول الملائمة للتحول نحو الرسمية في ممارسة النشاط.

محاسبة المسئول (الوزير-المحافظ-إلخ) عما أنجزه أو لم ينجزه في ملف التعامل مع القطاع غير الرسمي، التابع لكل منهم واستحداث مؤشرات تساعد على ذلك.

تشديد العقوبات لمواجهة الفساد الاداري – الرشاوي والعمولات – حيث توجد علاقة طردية بين الفساد وزيادة نمو الأنشطة غير الرسمية.

خفض تكاليف التسجيل واستخراج الرخص والتصاريح. وتقصير امد اجراءات الدخول إلى الرسمية.

تطبيق اجراءات ميسرة وواضحة ولها صفة الاستمرارية على المشروعات الراغبة في التحول إلى الرسمية ، لتشجيعها على الدخول للاقتصاد الرسمي .

المحور الثاني :تهيئة البيئة الاقتصادية الكلية

إن طرح الإستراتيجيات الإنمائية التي تسعي إلى ارتفاع معدلات القيمة المضافة والعمالة وتحقيق قدر كبير من الآثار المضاعفة في الاقتصاد ودعم الروابط بين المشروعات، يأتي في إطار سياسة اقتصادية شاملة تسعي إلى تهيئة البيئة الاقتصادية الكلية التي تراعي توزيع الدخل ، وخلق فرص عمل حقيقية ، وحماية حقوق العاملين والارتقاء بمهاراتهم ، ولا تأتي في نهج او مبادرات وتدابير منفصلة ، وفي هذا الصدد فإن طرح استراتيجية للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، يجب أن تراعي تعميق مفهوم العمل الحر لدي الشباب ،نشر ثقافة الفكر الابتكاري وتنمية مهاراتهم لزيادة عوائد الانتاج ،وكذا دعم علاقات التكامل والتشابك بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وبين المشروعات الكبرى ، وكلها عوامل تعزز عملية الانتقال نحو العمل المنظم.

في ضوء ما تقدم سوف نعرض لأهم متطلبات تهيئة البيئة الاقتصادية الكلية للانتقال إلى النشاط الاقتصادي الرسمي في مصر.

اولا: إقامة مجتمع ريادة الأعمال

إن الاهتمام بتحسين بيئة الأعمال ورعاية الأفكار الريادية يعد من السياسات الداعمة التي يجب ان تطرح في اية استراتيجية للتعامل مع قضية الاقتصاد غير الرسمي، لأن الاهتمام بالأفكار الريادية او ما يطلق عليه ريادة الأعمال تهدف إلى تعميق مفهوم العمل الحر لدي الشباب وتحفيزهم على انشاء مشروعات خاصة بهم ، وترويج ثقافة الفكر الابتكاري المرتبط بالمشروعات الجديدة او تجديد المشروعات القائمة ، وتنمية المهارات لدي الشباب والاستفادة من مصادر المعلومات المتنوعة للبحث عن الفرص الاقتصادية الواعدة التي تعظم الاستفادة من الموارد المتاحة وتلبي احتياجات البيئة المحيطة ، بما يعظم من عائد عملية الإنتاج ويحفز على الالتزام بالرسمية في ممارسة النشاط .

وقد ظهر مفهوم ريادة الأعمال في ادبيات الفكر الاقتصادي منذ كتابات الاقتصادي الايرلندي ريتشارد كانتيلون cotillion ١٦٨٠-١٧٣٤ [١][١] وعبر عنه بنوع من الشخصية التي تكون على استعداد لتأسيس مشروع جديد او مؤسسة وتقبل المسؤولية الكاملة عن نتائج غير مؤكدة ، ويرجع تعريف رائد الأعمال إلى شومبيتر Schumpeter ١٨٨٣-١٩٥٠ [٢][١] "بأنه الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على تحويل الأفكار الجديدة إلى نموذج ناجح " فوجود الريادة في الأسواق والصناعات المختلفة تساعد في نجاح المشروعات وايجاد منتجات جديدة ، وتقود إلى التطور الصناعي والنمو الاقتصادي ، كما عرف بيتر دريكر[٣] Beterr Drucker١٩٨٥ الريادي بأنه " الشخص الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصادية من انتاجية منخفضة إلى انتاجية مرتفعة "

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتوسع في الأعمال الريادية

تكمن أهمية تهيئة المناخ الملائم لإقامة المشروعات الريادية بالنسبة لعملية الانتقال إلى رسمية النشاط الاقتصادي في الحد من السلبيات التي تتعرض لها المشروعات ولاسيما المرتبطة بانخفاض عوائد عملية الانتاج فضلا عن تحقيق آثار ايجابية على مستوى المشروع الاقتصادي والاقتصاد الكلي، ولعل من أهم تلك الآثار ما يلي:-

1)Richard Cantillon: Entrepreneur and Economis. Auburn, Alabama: Ludwig von Misses Institute. ISBN 0-415-07577-7.p18.

2)Schumpeter, J.A., 1934 (2008). The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Reveres Opie, New Brunswick (U.S.A) and London (U.K.): Transaction Publishers. P37.

3)Peter F.Drucker,2005, Managing Oneself Publisher, Harvard Business Review, 1999,p25

استقطاب الشباب نحو العمل الحر والمبادرات الفردية واستثمار اموالهم وطاقاتهم في مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.

تحمل أعباء المشروع على جميع الأصعدة التخطيط -التمويل-الإدارة التسويق ... الخ، ويمنع تعرضهم للأزمات الحادة، وتدريب وصقل مهارات الشباب واعدادهم للتعامل مع المشروعات الكبرى.

تدعيم الأعمال الابداعية للمشروعات الريادية بواسطة برامج حاضنات الأعمال وتوفير الدعم المالي للمستثمرين الجدد مما يسهل نقل مخرجات البحث العلمي والتطوير إلى الأسواق.

الحد من الاجراءات الادارية التي تعيق اقامة المشروعات . وعلي الرغم من التحسن في مناخ الأعمال في مصر ، الا أن مفهوم ريادة الاعمال لم يتأصل بشكل واضح في سياسة الحكومة ، وهو ما كشف عنه تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال ((GEM Global Entrepreneurship Monitor Report في المسح العالمي لمتابعة ريادة الأعمال في العالم ٢٠١٤ [١][٢] حيث لو حظ ان المجموعات الاكبر سنا ٤٥-٥٤ كانت مشاركتهما عليك أصحاب اعمال، في حين انخفاض مشاركة الشباب ،لذلك فان ترسيخ مفهوم ريادة الأعمال في المجتمع المصري يعد من أهم السياسات التي يجب ان تتضمنها الاستراتيجية المقترحة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وهذه السياسة من قبيل السياسات الداعمة التي تحفز اصحاب الأعمال على الالتزام بالرسمية في ممارسة انشطتهم لما يمكن ان تحققه رسمية النشاط في ظل مجتمع ريادة الأعمال متوازن بين تكلفة النشاط والعائد منه من وجهة نظر المستثمر.

وقبل أن نعرض لأهم متطلبات إقامة مجتمع ريادة الأعمال، نري انه من المناسب التعرض لأهم المعوقات التي تعاني منها بيئة الأعمال في مصر والتي كشف عنها المسح الذي اجراه البنك الدولي عام ٢٠١٢ بغية تقييم مناخ الاستثمار في مصر ومنها ما يلي: -

إن مفهوم ريادة الأعمال ليس معروفا معرفة كاملة في الثقافة المصرية ،ولا يزال المفهوم السائد هو مفهوم توظيف الشباب، ولم تترسخ بعد أساليب التوعية بأهمية ريادة الأعمال لدى الشباب.

عدم قيام الحكومة بتوجيه الشباب، أو توفير الفرص لهم ، ولا يقل عن ذلك أهمية ،مسألة الوصول إلى التمويل ، وكذلك عدم وجود الضمانات المطلوبة ، ومن ثم حرمان المشروعات المرتقبة منذ خول السوق.

1 www.gemconsortium.org

عدم استقرار سياسات الاقتصاد الكلي، والمنافسة غير المشروعة والممارسات العشوائية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.

عدم اليقين بالنسبة للسياسات التنظيمية المرتبطة بمعدلات واجراءات تحصيل الضرائب

الصعوبات المرتبطة باستخراج التراخيص والتصاريح وخدمات البنية التحتية من مياه وكهرباء واتصالات ونقل.

قصور الدعم الحكومي، وغياب الاهتمام اللازم باحتياجات هذه الفئة من أصحاب المشروعات ، خاصة ما يتعلق بالتدريب الملائم المطلوب لبدء القيام بالمشروعات والحفاظ على استمرارها.

تلك هي اهم المعوقات التي تواجه اقامة مجتمع رواد الأعمال والتي كانت سببا محوريا في تزايد ونمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في مصر، ولعلنا نري ان غياب مفهوم ريادة الأعمال في المجتمع المصري يعزي اليه فشل الجهود والمبادرات التي قدمت للحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي.

متطلبات إقامة مجتمع ريادة الأعمال في مصر

فيما يلي نعرض لأهم متطلبات اقامة مجتمع ريادة الأعمال في مصر وهي كما يلي:

التوعية الشاملة لنشر مفهوم ريادة الأعمال عند الشباب ، والحد من مخاوف الفشل ، وتعزيز قيمة رواد الأعمال لدى المجتمع والتعرف على التجارب المتميزة بين الشباب رواد الأعمال الناجحين ، والاستفادة من ذوي الخبرة من رجال الأعمال المتمرسين للترويج لفكرة العمل الحر كاختيار حقيقي للعمل بين الشباب.

إقامة المشروعات والأجهزة المساندة التي تقدم المشورة الفنية الميسرة والمستمرة، وتقدم التدريب بشأن مواضيعك التسويق ، والنظام الضريبي، والمبيعات ، والموارد البشرية ، والمحاسبة ، والقوانين واللوائح ، وتقييم المشروعات والتعامل مع المؤسسات الائتمانية ،والتدريب المهني والتدريب على المهارات.

توفير حاضنات أعمال بحيث يمكن لمشروعات الشباب الحصول على خدمات ميسورة والمشاركة في المكاسب ،وأن تجد الدعم المتبادل من مشروعات أخرى جديدة والعمل على اشتراك صغار المنتجين في سلاسل القيمة لبيع المنتجات.

تطوير المعلومات والإحصائيات حول الاقتصاد غير الرسمي، وتحسين القاعدة المعرفية المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي بغية دعم قرارات صُناع السياسات ، وكذلك فهمت شكيله والعمليات الكامنة وراء نموه بما في ذلك مساهمته في النمو الاقتصادي وصلته بالفقر.

الوصول إلى الائتمان وخلق قنوات جديدة للتمويل ،بما في ذلك إمكانية استخدام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات.

ثمة حاجة إلى قيام مؤسسات ترغب في تقديم المساندة المالية للشباب من ريادة الأعمال . ويقوم بهذا الدور الآن عدد محدود من المنظمات غير الحكومية التي تيسر الوصول إلى عملية التمويل ، وان كان الأمر يتطلب إطارا أكثر تنظيما من الناحية المؤسسية ،ليستطيع الشباب من خلال ريادة الأعمال الحصول على الدعم المالي اللازم لدخول مجال الأعمال.

ثانيا: سياسات تعليمية وتدريبية لتنمية المهارات في الاقتصاد غير الرسمي

تؤكد الدراسات[1] على تناقص السمة غير الرسمية في ممارسة النشاط كلما انتقلنا في اتجاه قمة الهرم التعليمي وتصل إلى أدنى مستوياتها بالنسبة للعمال ذوي المهارات العالية، الذين ينعمون بأكبر قدر من الأمن الوظيفي والإعانات في الاقتصاد الرسمي، وفي الكثير من البلدان النامية يؤدي تدني مستويات التعليم والمهارات المهنية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم إلى الدخول في حلقة مفرغة من حيث انخفاض الإنتاجية وتدني الدخل وقلة الاستثمار في المهارات. وبالتالي، فإن تحسين مهارات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والارتقاء بمستواهم التعليمي يعد شرطاً أساسياً يحدد قدرتهم على الوصول إلى الوظائف المجزية والحماية التأمينية في الاقتصاد الرسمي .

لذلك فان من اهم متطلبات تهيئة البيئة الاقتصادية الكلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي وجود إطار متكامل لسياسات تعليمية وتدريبية لتنمية المهارات في الاقتصاد غير الرسمي، وترمي إلى تحقيق الاهداف الاتية: -

الحد من العمالة غير المنظمة عن طريق خفض تكلفة الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي من خلال تهيئة بيئة تمكينيه سياسية وتنظيمية تقلل من العوائق القائمة أمام السمة المنظمة، وتحمي في الآن ذاته حقوق العمال وتزيد الفوائد التي تجنى من الانضمام إلى القطاع المنظم، من خلال إذكاء الوعي بالمزايا والحماية المرتبطة بالسمة المنظمة.

١ مكتب العمل الدولي، مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٤ ،جنيف ٢٠١٢، ص ٧ . http://www.microinsurancefacility.org

تحسين بيئة وحدات الاقتصاد غير الرسمي بما يزيد من الإنتاجية والإيرادات في الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي يساهم بدرجة أكبر في الحد من الفقر.

تحسين ظروف عمل من يعملون في الاقتصاد غير الرسمي بغية تيسير الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي بما يساعد على تحقيق الهدف المنشود في جعل الأنشطة غير المنظمة جزءاً من اقتصاد منظم آخذ في النمو يوفر الوظائف اللائقة ومكاسب الإنتاجية والنمو الاقتصادي

توسيع فرص الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية مع إتاحة الطرق المؤدية إلى تحسين رفاهية العمال غير الرسميين بما يحفز على انتقال العمال إلى المنشآت الاقتصادية الرسمية.

لذلك فانه يقع على عاتق الحكومة مسؤولية ريادية من اجل تهيئة بيئة مواتية لمنشآت منظمة مستدامة، وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل بصورة خاصة مجموعات عمال الاقتصاد غير المنظم، وهو ما يتطلب اجراء تغييرات في الإطار السياسي والتنظيمي بالنسبة إلى المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

ثالثا: الترابط والتكامل بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمشروعات الكبرى في الاقتصاد الكلي.

تقوم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر[١][٢] والحرف التقليدية بدور مهم في تطور النشاط الاقتصادي لأي دولة، فهي تعد العمود الفقري لأي اقتصاد لما لها من دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث تساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي ونموالقطاع الصناعي وزيادة القيمة المضافة ودعم ميزان المدفوعات عن طريق تخفيف استيراد السلع والمنتجات المماثلة وزيادة قطاع الصادرات، كما تعمل هذه المشروعات على استغلال المواد الخام المتوافرة محلياً والتي تعتمد عليها كثير من الصناعات الكبيرة ، فضلا عن دورها في احداث نوع من التوازن في النشاط الاقتصادي بينالمدن الكبرى والمحافظات الريفية والحدودية فهي مصدر لتوفير فرص العمل وانتاج السلع والخدمات ومحرك اساسي للنشاط الاقتصادي في هذه المناطق التي يتزايد فيها عدد السكان اذا ما قورنت بسكان المدن الحضرية[٢][١].

١ لا يوجد في ادبيات هذا الموضوع تعريف موحد وشامل للصناعات الصغيرة ، وذلك لأن مفهوم (صغر الحجم) يعتبر مفهوما نسبيا يختلف من دولة لأخرى، ومن صناعة لأخرى داخل البلد الواحد. كما يعتمد على نمط ومرحلة التطور في الدولة نفسها ومقدار ما تهدف إليه من أنظمة وسياسات تجاه التنمية الصناعية ، وهناك العديد من الطرق التي يمكن أن يتم بها تعريف الصناعات الصغيرة وذلك بالاعتماد على البيئة التي تعمل فيها تلك الصناعات .. فأكثر المعايير استخداما لغرض تصنيف الصناعات الصغيرة هي المعايير الكمية والتي تشمل الأصول الثابتة، والأيدي العاملة ، والمبيعات، ورأس المال.

٢ تشير الاحصاءات إلى أن المناطق الريفية والتي تشمل معظم محافظات الدلتا والصعيد والمحافظات الحدودية يبلغ تعدادهم ١٩,٦ مليون نسمة وبنسبة ٥٦٪ من إجمالي شباب الجمهورية في حين يبلغ تعداد شباب المدن بأحيائها الحضرية والشعبية والعشوائية ١٥,٤ مليون نسمة وبنسبة ٤٤ ٪، ومن حيث الفقر والغنى يبلغ تعداد الشباب في المناطق الفقيرة وهي في غالبيتها مناطق ريفية وعشوائية بالمدن ١٩,٢ مليون نسمة وبنسبة ٥٥٪ من إجمالي شباب مصر.

وقد بينت الدراسة أن نسبة كبيرة من اصحاب هذه المشروعات يمثلون شريحة كبيرة تصل إلى ٩٠٪ من تركيبة الاقتصاد غير الرسمي رغم ما يكتنف ذلك من مخاطر تهدد بدرجة كبير استمرارية هذه المشروعات ، حيث تشير الاحصاءات إلى تخطي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر حاجز ٥٢ مليون مشروع تسهم في نحو ٨٠٪ من الناتج المحلى والاجمالي وتغطى نحو ٧٥٪ من فرص العمل وتسهم بنحو ١٣٪ من قيمة الإنتاج الصناعي والمنشآت المتوسطة بنسبة ٤٦٪ ، وأن نسبة ٩٠٪ من هذه المشروعات تعمل خارج القطاع الرسمي مصر

أشكال الترابط والتكامل بين المشروعات

اكدت الدراسات عدم وجود سياسات اقتصادية ملائمة على المستوى القومي يمكن أن تسهم في صنع المناخ الملائم لنمو وتطور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والاستفادة منها، ولم تبذل أي محاولات جادة للربط أو التكامل بين هذه المشروعات، والمشروعات الكبرى مما وضع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في منافسة شديدة الصعوبة مع قطاع المشروعات الكبرى.

وترتبط فكرة الترابط والتكامل بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وبين المشروعات الكبرى في المراحل المختلفة لإتمام عملية الانتاج بفكرة العناقيد الصناعية وفي هذا الاطار يمكن التمييز بين نوعين من العلاقة لتحقيق الترابط والتكامل بين المشروعات وهما الأنشطة التابعة والتحالفات الاستراتيجية.

الأنشطة التابعة: وهي التي ترتبط فيها المشروعات الصغيرة او متناهية الصغر بعلاقة مباشرة مع مشروعات متوسطة أو كبري ، وتعتبر هذه الأنشطة تابعة لأنها متوقفة على حركيات المشروعات الكبيرة ، ويكون ذلك من خلال عدة صور كالمناولة والتعاقد من الباطن أو استخدام المؤسسات المحيطة ،وتعني هذه العلاقات اعتماد المشروعات الكبرى في الحصول على المواد الأولية والسلع الوسيطة والخدمات المساعدة للعملية الانتاجية على المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر التي تقوم بإنتاج تلك المكونات وتقديم تلك الخدمات لصالح المشروعات الكبرى،وهو ما يطلق عليها لتزويد الخارجي والذي يعتبر أحد أشكال علاقات التشابك الرأسي بين المشروعات .

التحالفات الاستراتيجية: إلى جانب الأنشطة التابعة التي تقوم بعملية التزويد الخارجي للمشروعات الكبرى كأحد أشكال علاقات الترابط الرأسي بين المشروعات فإن المشروعات الحديثة تعرف نوعا أخر من العلاقات في مجالات التطوير

التكنولوجي والتشارك في المعلومات وبرامج التدريب ؛ وهي العلاقات التي تدخل تحت مسمى التحالفات الاستراتيجية ، حيث تتجه الشركات إلى هذه العلاقات لما فيها من ميزة في التشارك في تكلفة الحصول على الخدمات الفنية والتقنية والمعلوماتية وبالتالي توفير في التكاليف، ويلاحظ أن هذا النوع من العلاقات يحتاج إلي بيئة أعمال ناضجة ومتطورة إضافة إلى وجود قاعدة تنظيمية وتشريعية ملائمة.

أهمية الترابط والتكامل بين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمشروعات الكبرى:

أهمية الترابط والتكامل بين المشروعات فى دعم وتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي: رأينا فيما سبق ان السبب الرئيسي لكافة المخاطر والصعوبات التي تواجهالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية لصغر والحرفية يكمن في ممارستها للنشاط بصورة منفردة وعزوفها عن الالتحاق بالقطاع الرسمي، لذلك فإن الترابط والتكامل بين المشروعات بعضها البعض وبين المشروعات الكبرى يمثل عاملاً مهماً في التغلب على تلك الصعوبات وتجنب المخاطر وذلك على النحو التالي:-

علاقة الترابط والتكامل بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية يقلل من نفقات ممارسة النشاط لهذه المشروعات، فضلا عن تحسين كفاءة الإنتاج والتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة عبر تقوية علاقات الترابط والتكامل مع الصناعات الرئيسية الرسمية القائمة.

تؤدي هذه العلاقات إلى زيادة العائد من عملية الانتاج ، مما يتحقق معه نوعا من التوازن بين التكلفة والعائد بالنسب لصاحب المنشأة غير الرسمية،على نحو يحفز ويشجع على الالتحاق بالقطاع الرسمي للاستفادة من المزايا التي تحققها علاقة الترابط والتكامل بين المشروعات، والتي من أهمها تجنب الصعوبات والمخاطر التي تهدد الاستمرارية في ممارسة النشاط خارج القطاع الرسمي.

تؤدي علاقات الترابط والتكامل بين المشروعات دوراً مهما في تمكين الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها.

تقدم علاقات الترابط دورا أساسيا في تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير الرسمية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية ، وكلها عوامل تحفز المشروعات التي تمارس نشاطها خارج الإطا رالرسمي الي الانتقال نحو الرسمية في ممارسة نشاطاتها.

اهمية الترابط والتكامل بين المشروعات في الاقتصاد القومي.

إيجاد قاعدة صناعية متكاملة ومترابطة بين المنشآت الصناعية العاملة في الاقتصاد المصري، من خلال تأمين احتياجات الصناعات الاساسية من قبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والحرفية المؤهلة لذلك، وافساح المجال أمام الموردين المحليين ومستثمري المناطق الحرة لتوفير احتياجات الصناعات الاساسية، وهو ما يعزز القيمة المضافة عبر مختلف مراحل سلاسل القيمة وزيادة القدرة على التكيف مع متغيرات الاسواق العالمية.

تحقيق وفورات الحجم للمدخلات، وتحقيق الحجم الأمثل لاستخدام الآلات والطاقات الإنتاجية لمواجهة الطلبات كبيرة الحجم ، ويؤدي التعاون بين تلك المشروعات وبعضها البعض إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل.

تأمين سلاسل التوريد للمصانع الوطنية القائمة من جهة، وخلق فرص استثمارية متميزة وضمان الاستخدام النهائي للمنتجات في المصانع والشركات الصغيرة والمتوسطة من جهة اخرى.

في ضوء ما تقدم يتضح أن الترابط والتكامل بين المشروعات يعد محورا أساسيا يتعين طرحه ضمن الرؤية المقترحة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر

خلاصة

خلصت الدراسة في هذا المبحث إلى أن ما اتخذت الدولة من اجراءات وما تم تطبيقه من حوافز لم يكن كافية لإقناع العاملين في القطاع غير الرسمي بالانتقال والتحول إلى الرسمية في ممارسة انشطتهم ،ويعزي ذلك كما بينت الدراسة إلى التصور الضيق لمفهوم الرسمية الذي اقتصر على تسجيل النشاط ، وأن هذه الجهود رغم تعددها الا أنها افتقدت إلى التوازن بين الحوافز التي تشجع على الدخول في القطاع الرسمي والروادع التي تثني على البقاء في القطاع غير الرسمي ، والأهم من ذلك ان كل هذه المبادرات والاجراءات لم تتم وفق إطار استراتيجي متسق وانما جاءت في صورة اجراءات منفصلة أدت إلى خلق حالة من العشوائية في إدارة ملف الاقتصاد غير الرسمي .

كما قدمت الدراسة رؤية استراتيجية ذات صيغة تكاملية لتحقيق التوازن بين مصلحة أصحاب النشاط من ناحية، ومصلحة الدولة في الاستفادة من الثروة الكامنة

في هذا القطاع من ناحية أخري ، تنطلق هذه الرؤية من ضرورة توفير بيئة تشريعية وتنظيمية لمواجهة التحديات التي كانت سببا رئيسيا في نشأت هذا القطاع ونموه، وتحفيز أصحاب النشاط على عملية الانتقال إلى الرسمية ، من خلال وضع سياسات اقتصادية شاملة تسعي إلى تهيئة البيئة الاقتصادية الكلية التي تراعي توزيع الدخل ، وخلق فرص عمل ، وحماية حقوق العاملين والارتقاء بمهاراتهم ، وذلك من خلال تحسين بيئة ريادة الأعمال وتعميق مفهوم العمل الحر لدي الشباب من ناحية، ودعم علاقات التكامل والتشابك بين الوحدات الاقتصادية الصغيرة ومتناهية الصغر وبين المشروعات الكبرى من ناحية أخري ، وكلها عوامل تعزز عملية التحول نحو الرسمية في ممارسة النشاط الاقتصادي .

الخاتمة

لقد تمثلت الإشكالية الأساسية في هذ الدراسة أنه رغم الجهود التي تبذلها الدولة لدعم عملية تحول وحدات الاقتصاد غير الراسمالي الاقتصاد الرسمي ؛ إلا أن واقع ممارسة معظم الوحدات الاقتصادية لأنشطتها في مصر يشير إلى تخليها عن الرسمية ، مما أدي إلى كبر حجم هذا القطاع وتزايد نموه وانتشاره ،حتي صار تنظيما اقتصاديا متكاملا يحتل مكانة واضحة في بنية الاقتصاد المصري، حيث تشير الدراسات إلى ان حجم الأنشطة غير الرسمية في مصر بلغت نسبة تتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من حجم الوحدات الاقتصادية والتي تتركز معظمها في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك بقيمة تقدر بنحو تريليون جنيه في عام ٢٠١٦، ترتفع إلى ٢,٦ تريليون جنيه، اذا ما تم ضم العقارات غير المسجلة وهو الأمر الذي يمثل خطورة بالغة على اداء الاقتصاد القومي في مجمله

وقد طرحت الدراسة هذه الاشكالية في تساؤل رئيسي وهو « هل البيئة التشريعية والتنظيمية وما اتخذته الدولة من إجراءات وتدابير في تعاملها مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر كاف لتحول هذا القطاع نحو الرسمية، أم أن هناك تحديات مازالت قائمة تدفع اصحاب الوحدات إلى تخليها عن الرسمية في ممارسة النشاط؟ » وقد تم طرح هذا التساؤل بغية تحقيق الهدف من الدراسة وهو « الوصول إلى رؤية استراتيجية تهدف إلى مواجهة تحديات عملية التحول نحو الرسمية من خلال تهيئة البيئة الادارية والتنظيمية والاقتصادية المحفزة على الانضمام للقطاع الرسمي».

وللإجابة على هذا التساؤل وما ارتبط به من تساؤلات أخري فرعية ، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بصياغة مجموعة من الفروض تم التحقق من صحتها في مباحث ثلاثة .

بدأت الدراسة في المبحث الأول بالتحقق من صحة الفرضية الأولي التي تمثلت في « أن الاقتصاد غيرالرسمي ظاهرة عالمية ترتبط بالاقتصاد الرسمي » وفي سبيل ذلك استعرضت الدراسة الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي لتوضيح مفهومه وما يميزه من خصائص ومدي انتشاره عالميا ، ثم علاقته بالاقتصاد الرسمي ، وخلصت الدراسة إلى أنه يصعب وضع تعريف محدد لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، وان اتفقت جميع الدراسات على أن الأنشطة غير الرسمية تجمعها عدة خصائص أهمها

السرية وعدم ظهورها في حسابات الناتج القومي ، كما انتهت الدراسة إلى أن الدول النامية من اكثر الدول التي تزيد فيها حصة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ، فقد تراوحت نسبتها نحو ٦٠٪ :٧٥٪ من حجم النشاط الاقتصادي ، اما بعض الدول المتقدمة تلاحظ انخفاض نسبة حجم هذه الأنشطة بصفة عامة فقد بلغت نحو ٧,٩٪ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ونحو٨,٥٪ في سويسرا .

كما بينت الدراسة أن الأزمات الاقتصادية وفترات الانكماش الاقتصادي وبرامج التصحيح الهيكلي والاصلاح ، وما تبع ذلك من انخفاض في دخول الأفراد ، كلها كانت أسباباً رئيسية دفعت بعض الدول إلى اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي كأداة للتخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى أسباب أخري ساعدت على انتشاره وزيادة نموه منها أسباب (إدارية- اجتماعية ، سياسية ، اقتصادية، تكنولوجية) وذلك على النحو التي عرضت له الدراسة ، كما أنه توجد علاقات تشابك أمامية وخلفية بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي تكمن هذه العلاقة في مجالات التمويل والامدادات المالية ، وكذا الأيدي العاملة ، ومن ثم يصعب الفصل بينهما ، سيما أن كليهما يمثلان الأجزاء المكونة للنظام الاقتصادي الرأسمالي

في المبحث الثاني ستهدفت الدراسة التحقق من صحة الفرضية الثانية المرتبطة بالوضعية الحالية للاقتصاد غير الرسمي في مصر، في محاولة للتعرف على حجم ومكونات الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وكذا الوقوف على اهم التحديات التي حالت دون التزام اصحاب الوحدات الاقتصادية بالرسمية في ممارسة النشاط، ثم توضيح أهم اثاره الاقتصادية والاجتماعية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل كياناً ضخماً في بنية الاقتصاد المصري وينتشر في كافة قطاعاته ،وتتباين أشكاله (مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر- حرف تقليدية- اسواق عشوائية- تجارة الكترونية- عقارات غير مسجلة)، فقد بلغت حجم هذه الأنشطة نسبة تتراوح بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من حجم النشاط الاقتصادي في مصر تتركز معظمها في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بنسبة تصل إلى نحو٨٢٪ من هذه الأنشطة غير الرسمية ، كما أشارت البيانات إلي ان التعاملات السنوية للقطاع غير الرسمي في مصر قد تجاوزت نحو٢,٢ تريليون جنيه، وفقا لآخر إحصائيات البنك الدولي ،وأن تزايد نمو وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في مصر يرجع إلى وجود خلل في هيكل سوق العمل وانتشار البطالة ، وضعف البيئة

التنظيمية والتشريعية ،بسبب انتشار البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والرقابة على الأسواق ، فضلا عن ارتفاع معدلات الضريبة .

كما انتهت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي وإن كان له بعض الآثار الايجابية في التشغيل من وجهة نظر البعض ؛ إلا أن العديد من الدراسات أكدت انه يؤدي إلى الاخلال بالقواعد المنظمة لسوق العمل لما يخلفه من اثار سلبية تتمثل في غياب أمن وسلامة العاملين به ، وكذا غياب الحماية الاجتماعية والقانونية لهم ، فضلا عن فقدان الثقة بين أصحاب العمل والعمال نتيجة النظرة السلبية من الأول للثاني، أما عن الأثار الاقتصادية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر ، فقد انتهت الدراسة إلا أنا الظاهرة لها العديد من الأثار السلبية على الاقتصاد المصري بشقيه (الجزئي- والكلي)،على مستوي الاقتصاد الجزئي يؤدي إلى اعادة توزيع الدخول بطريقة عشوائية ، بما يخل بفكرة العدالة في التوزيع ،وعدم الاستخدام الأكفأ للموارد، وضعف الإنتاجية وجودة المنتجات ،اما على مستوي الاقتصاد الكلي فإنه يمارس اثار سلبية على الحصيلة الضريبية، وسياسات الاستقرار الاقتصادي، والسياسة النقدية والأثمان .

المبحث الثالث من الدراسة عني بالتحقق من الفرضية الثالثة التي تمثلت أنه» يمكن صياغة استراتيجية متكاملة الأبعاد (تنظيمية -تشريعية-اقتصادية) تحفز أصحاب المشروعات على الانضمام الى الاقتصاد الرسمي» وفي سبيل التحقق من صحة ذلك فقد استعرضت الدراسة الجهود والمبادرات التي قدمتها الدولة ومنظمات المجتمع المدني والصندوق الاجتماعي للتنمية في تعاملها مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ،وخلصت إلى أن ما اتخذته الدولة من اجراءات وماتم تطبيقه من حوافز لم يكن كافيا لإقناع العاملين في القطاع غير الرسمي بالانتقال والتحول إلى الرسمية في ممارسة انشطتهم .

ويعزي ذلك كما بينت الدراسة إلى التصور الضيق لمفهوم الرسمية الذي اقتصر على تسجيل النشاط،وأن هذه الجهود رغم تعددها إلا أنها افتقدت إلي التوازن بين الحوافز التي تشجع على الدخول في القطاع الرسمي والروادع التي تثني على البقاء في القطاع غير الرسمي، والأهم من ذلك ان كل هذه المبادرات والاجراءات لم تتم وفق إطار استراتيجي متسق وانما جاءت في صورة اجراءات منفصلة أدت إلى خلق حالة من العشوائية في إدارة ملف الاقتصاد غير الرسمي.

وحتي يتحقق الهدف من الدراسة فقد قدم الباحث رؤية استراتيجية ذات صيغة تكاملية لتحقيق التوازن بين مصلحة أصحاب النشاط من ناحية ، ومصلحة الدولة في الاستفادة من الثروة الكامنة في هذا القطاع من ناحية أخري ، تنطلق هذه الرؤية من ضرورة توفير بيئة تشريعية وتنظيمية لمواجهة التحديات التي كانت سببا رئيسيا في نشأة هذا القطاع ونموه، وتحفيز أصحاب النشاط على عملية الانتقال إلى الرسمية ، من خلال وضع سياسات اقتصادية شاملة تسعي إلى تهيئة البيئة الاقتصادية الكلية التي تراعي توزيع الدخل ، وخلق فرص عمل ، وحماية حقوق العاملين والارتقاء بمهاراتهم ، وذلك من خلال تحسين بيئة ريادة الأعمال وتعميق مفهوم العمل الحر لدي الشباب من ناحية، ودعم علاقات التكامل والتشابك بين الوحدات الاقتصادية الصغيرة ومتناهية الصغر وبين المشروعات الكبرى من ناحية أخري ، وكلها عوامل تعزز عملية التحول نحو الرسمية في ممارسة النشاط الاقتصادي .

وأخيرا فإننا نري أن طرح رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر لا يكفي وحده في تحقيق عملية تحول المشروعات نحو الرسمية، وانما هي الخطوة الأولي والتي يليها خطوات عديدة مليئة بالتحديات والصعوبات والمسؤوليات والمهام، وتبقى قدرة الأجهزة الحكومية على التنفيذ المحدد الرئيسي لترجمة الرؤية إلى واقع، والتي لا تكون فعالة إلا بمعايير جودة وتقييم ورقابة من مختلف الجهات وكافة أطراف المجتمع المعنية ومحاسبة عالية وشفافة.

النتائج:

غياب تعريف موحد لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، واختلاف وجهات النظر في تفسير علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي، رغم وجود علاقات تشابك امامية وخلفية بينهما لانهما يمثلان الأجزاء المكونة للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

ان الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة مرنة تجاه عوامل كثيرة منها (الاقتصادية، الاجتماعية، التشريعية، إدارية، التكنولوجية).

أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل كياناً ضخماً في بنية الاقتصاد المصري وينتشر في كافة قطاعاته، وتتباين أشكاله (مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر-حرف تقليدية – اسواق عشوائية – تجارة الكترونية – عقارات غير مسجلة)، وقد بلغت حجم هذه الأنشطة نسبة تتراوح بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من حجم النشاط الاقتصادي في مصر.

إن الاقتصاد غير الرسمي يمارس العديد من الأثار السلبية على الاقتصاد المصري بشقيه فعلي مستوي الاقتصاد الجزئي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول بطريقة عشوائية، وعدم الاستخدام الكفؤ للموارد، وضعف الإنتاجية وجودة المنتجات، اما على مستوي الاقتصاد الكلي فإنه يمارس اثار سلبية على الحصيلة الضريبية، وسياسات الاستقرار الاقتصادي، والسياسة النقدية والأثمان.

غياب استراتيجية واضحة في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في مصر، واقتصر الامر على مجموعة من الإجراءات والتدابير المنفصلة للعديد من الجهات لتنظيم الاقتصاد الموازي، أدت إلى خلق حالة من العشوائية في ادارة ملف الاقتصاد غير الرسمي

التوصيات

انشاء مجلس قومي يعمل على دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي من خلالتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية وتهيئة البيئة الاقتصادية الكلية.

تحسين بيئة ريادة الأعمال لتعميق مفهوم العمل الحر لدي الشباب، ودعم علاقات التكامل والتشابك بين الوحدات الاقتصادية الصغيرة ومتناهية الصغر وبين المشروعات الكبرى من ناحية أخري.

التدرج التصاعدي في استخدام نظم الحوافز للانتقال نحو رسمية النشاط من ذلك الدعم المالي والفني والتسويقي والاعفاء الضريبي.

إيجاد آلية أكثر فعالية للتعامل مع الضرائب في حالة الخروج النهائي أو حالة الاغلاق.

أولا: المراجع العربية

الكتب

عاطف اندراو سوليم ، الاقتصاد الظلي « المفاهيم – المكونات – الأسباب » واثارها على الموازنة العامة ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،٢٠٠٥.

عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دارالجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،٢٠٠٦.

سعيدعبد الخالق : ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، اسبابها اثارها ،جماعة تحوتيل لدراسات المصرية ، سلسلة تحوتي ، العدد رقم ١٧ ،بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٠.

تابليون يلوريتا، الاقتصادالعالمي الخفي ، ترجمة : لبني حامد عامر ، الدار العربية للعلوم ،الطبعة الولي، بيروت٢٠١٠.

نسرين عبدالحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،الطبعة الأولي ، الاسكندرية، ٢٠٠٨.

هرناند ديسوتو : الدرب الأخر «الثورة الخفية في العالم الثالث» ترجمة شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،الطبعة الأولي ،القاهرة ، ١٩٩٧.

الرسائل العلمية

حورية بور عده : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي ، رسالة ماجستير،جامعة وهران ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،الجزائر، عام ٢٠١٤.

رامي متولي القاضي : ظاهرة الباعة الجائلين والأسواق العشوائية في الشارع المصري ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الشرطة، ٢٠١٣.

رشيدة حمود: استراتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظلال تخطيط للتنمية المستدامة ، دراسة مقارنة بين تجربتي مصر والجزائر،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف، ٢٠١٢.

صابر أحمد عبد الباقي، « الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع ،كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠٠٦.

قارة ملاك ،اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ٢٠١٠.

المؤتمرات والندوات

ابراهيم محمد درويش : الفاحص الضريبيين ضغوطا لحصيلة وسلامة التقدير ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، المؤتمر الضريبي الثامن، ديسمبر ٢٠٠٣.

احمد نصار، غادة والي، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم قطاع المشروعات الصغيرة وملامح الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر، المؤتمر الثالث للإصلاح العربي والتحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني ١-٣ مارس ٢٠٠٦.

عالية المهدي، عبد الله شحاته، ادماج القطاع غير الرسمي في القطاع الضريبي في مصر، ورقة عمل، الحلقة الخامسة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة القاهرة، ديسمبر ١٩٩٩

فؤاد ثابت: البيروقراطية، ندوة سياسات المشروعات الصغيرة، اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية، القاهرة.

ديسوتو، ندوة" الاقتصاد غير الرسمي في مصر " تقرير اتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية، يناير ٢٠١٢.

المقالات والدوريات

فريد ريكشنايدر، دومينيكانستي: الاختفاء وراء الظل « نمو الاقتصاد الخفي » سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي العدد ٣٠، مارس ٢٠٠٢.

عبد الفتاح الجبالي: الاقتصاد غير الرسمي واليا تتطويره، الأهرام اليومي، ٢ سبتمبر ٢٠١٥

عبدالفتاح الجبالي: سوق العمل المصري، مؤشرات ودلالات، الاهرام الاقتصادي، ٢٩ أبريل السنة ١٣٩ العدد ٢٠١٥، ٤٦٨٩٥.

كي ثهارت: «التطور والتقدم « حوار المولد، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٧، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان.

من الحسين عبد الرازق: الإطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي الي القطاع رسمي قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية، مجلة العلوم الانسانية، العدد ٤٥، ابريل ٢٠١٠.

٥-التقارير

- لجنة العمل والشؤن الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي: تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في افريقيا، توصيات الدورة السادسة للجنة حول الاقتصاد غير الرسمي في افريقيا، وثيقة رقم ISAC-EXP-SA١٥٥٣ اديس ابابا، اثيوبيا ٢٨ سبتمبر؛ ٢ اكتوبر ٢٠٠٩.

- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي "تعزيز العمالة منأجل التماسك الاجتماعي والنمو الشامل ٢٠١١.

- البنك الدولي تقرير عن العمالة غير الرسمية في مصر٢٠١٤.

- مكتب العمل الدولي: مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٤، جنيف ٢٠١٣.

- مكتب العمل الدولي: مؤتمر العمل الدولي "الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلي الاقتصاد المنظم، الدورة ١٠٣ لسنة ٢٠١٤.

- البنك الدولي: تقرير ممارسة أنشطة الاعمال ٢٠١٠، مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي ٢٠١١.

- تقرير لجنة العمل والشؤن الاجتماعية التابعة للاتحاد الافريقي: تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في افريقيا ٢٠١٤.

- تقرير التنمية البشرية المحلية لعام ٢٠١٥.

- تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر.

- معهد التخطيط القومي: الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، عدد رقم ٢٧٥، القاهرة، اكتوبر ٢٠١٦.

- اتحاد الصناعات المصرية.

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

-احصاءات البنك المركزي المصري ٢٠١٧.

- معهد التخطيط القومي بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية وجمعية رجال أعمال الإسكندرية٢٠١٦.

- تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومركز المشروعات الدولية الخاصة، مسح بيئة الاعمال الصغيرة والمتوسطة وعلاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإدارات الحكومية، يونيو ٢٠١٠.

- احصاءات البنك المركزي المصري ٢٠١٧.

- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن البطالة في مصر ٢٠١٧.

- مكتبة الإسكندرية قاعدة بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية ٢٠١٦.

- احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء " التوزيع الديموغرافي في مصر ٢٠١٧.

- مجلس الوزراء المصري: القاعدة القومية للدراسات عن مصر "التنمية الريفية" العدد السادس والأربعون، أبريل ٢٠١٠.

- الجريدة الرسمية، العدد ٤٦ لسنة ٢٠١٤.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Bajada, Christopher and Friedrich Schneider (2005): Size, Causes and Consequences of the Underground Economy: An International Perspective, Aldershot (GB): Ashgate Publishing Company

Bureau International Du Travail, methods et Instruments d, Appius au Sector InformelenAfrique, Genève, Bureau international du Travil.2004.p6-

David Duane Kay,2011, The Relationship Between Formal And Informal Economy in South Africa, in the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, 2011.

Frederic Schneider (2009)" Shadow Economies and Corruption all over the World: Revised Estimates for 120 Countries

ILO (2011) Efficient Growth, Employment and Decent Work in Africa Time for New Vision, Employment Sector, Geneva, October

José Ruijter,2015 "The impact of global economic trends on informal economies: addressing the challenges of land governance and new technology", knowledge Platform security and Rule of law "KPSRL"market SFAQ, Sept 28,.

M.E Smith (1990)" perspectives on the Informal Economies", London: University Press of America .

OCDE(2009)" l,Emploilnformeldans les pays en development, Center de Development de l, OCDE 2009 , Janvier (en site)

Peter F. Drucker,(2005), Managing Oneself Publisher, Harvard Business Review.

PortesAljendo et M.Castelles ,1989, "The World underneath, the origins, dynamics, and effects of the informal economy,

Richard Cantillon: Entrepreneur and Economies. Auburn, Alabama: Ludwig von Misses Institute. ISBN 0-415-07577-.

Sabine Bernabe, (2000)," Informal employment in countries in Transition: A conceptual Framework," (London: center for Analysis of social Exclusion School of Economic.

Schumpeter, J.A., (2008), The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Reveres

Sethuraman, S.V. (1976). "The Urban Informal Sector: Concept, Measurement and Policy." International Labour Review, Vol. 114, No. 1

Sim Wan Jie, Huam Hon Tat, AmranRasli,(2011), UNDERGROUND ECONOMY: DEFINITION AND CAUSES Business and Management Review Vol. 1(2) pp. 14 – 24, April, 2011 ISSN: 2047 – 0398.

ثالثا :مواقع على شبكة الانترنت

http/:journals.cambridg.org/action/display

http:// Arabic.doingbusinees.org

www.oecd.org/dev/pauverte/embloi/42529344.pdf http//:www.imf org/external/ pubs/ft/issues30/ara/issue30pdf

www.devdata.world.bank.org.2006

http://www.microinsurancefacility.org

https://www.iied.org/informal-economy-sustainable-development

http://sfaq.us/2015/09/the-informal-economy-and-the-global-art-market/

Abstract from page=online= 2494648 full text

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/383732.aspx

http://www.wiego.org.

www.rawateb.org

https://ar.wikipedia.org/wiki

www.gemconsortium.org

ttp://www.kpsrl.org/browse/browse-item /t/the-impact-of-global-economic-trends-on-informal economies-addressing-the-challenges-of-land-governance-and-new-technolog.

http://wwww.ousinessjournalz.org/bmr

Towards new vision for dealing With the informal economy In the Arab Republic of Egypt

Abstract

Dr. Maged Abo El-Naga

The informal economy represents an integrated economic organization that occupies a clear position in the structure of the Egyptian economy. Despite the efforts made by the state to transform the economy into the official sector, the reality of the practice of most economic units indicates its abandonment of the official. The volume of activities within this economy has reached about %60 of the size of the Egyptian economy. The study attempts to present a new vision for dealing with the informal economy, which is based on facing the challenges of activating activity outside the formal economy, And economic incentive to join the official sector.

Kay words

[Informal economy - small enterprises - informal markets - entrepreneurship - labor market - technology incubators - integration projects]